الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبية **التخصص** : التدقيق المالي ومراقبة التسيير

أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر المصرفية

دراسة ميدانية في بنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم

من إعداد الطالب:
بلهواري عبد الفتاح
بن يوب وسيم صلاح الدين

تحت إشراف المؤطرة:
مقيدش فاطمة الزهراء

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	تمار خديجة	أستاذة أ	مستغانم
مقررا	مقيدش فاطمة الزهراء	أستاذة ب	مستغانم
مناقشا	يعقوب مروة	أستاذة ب	مستغانم

السنة الدراسة 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله ، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين.

أولا نشكر الله عز وجل ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أمدنا بالقوة والصبر على مواصلته وإتمامه ، كما نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

للأستاذة المشرفة " **مقيدش فاطمة الزهراء** " لقبولها الإشراف على هذا العمل المتواضع ، وعلى كل النصائح والإرشادات ومجهداتها التي بذلتها ليكتمل هذا البحث.

أيضا نشكر أعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم على مناقشة وتقييم هذا العمل وإثرائه و الشكر

موصول أيضا لكل أساتذة ومدراء فروع البنوك محل الدراسة

إلى كل من قدم لنا يد العون والمساعدة ، إلى كل من ساهم من بعيد أو من قريب في إتمام هذا العمل.

لهم منا جميعا كل الشكر والتقدير والامتنان.

الإهداء

أهدي تخرجي إلى من هو قدوتي في الحياة والدي العزيز رحمه الله،

إلى أعز وأغلى إنسانة

في الحياة التي أنارت دربي بنصائحها ومنحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب، إلى من علمتني الصبر والاجتهاد وكانت سببا في مواصلة دراستي ...

والدتي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي وبالخصوص أختي العزيزة خديجة، وإلى صديقي العزيز محمد؛

وإلى كل العائلة.

إلى زملائي الذين درست بجانبهم متمنيا لهم التوفيق في حياتهم المستقبلية؛

كما نهدي هذا العمل المتواضع والمكلل لمسيرتنا الدراسية لكل معلم وأستاذ قد علمنا يوما حرفا واحدا أو قيمة أخلاقية واحدة، من مرحلة الابتدائية حتى لمرحلة الدراسة الجامعية جزاهم الله عنا خير الجزاء؛

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير.

الفهرس
المحتويات

الفهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و التقدير	VI
الإهداء	VI
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
المقدمة عامة	1
الفصل الأول: عموميات حول التدقيق البنكي	7
التمهيد	8
المبحث الأول: نشأة وتعريف مهنة التدقيق البنكي.	9
المطلب الأول: نشأة التدقيق	9
المطلب الثاني: تعريف التدقيق البنكي	20
المبحث الثاني: أنواع وعناصر التدقيق البنكي	21
المطلب الأول: أنواع التدقيق البنكي	21
المطلب الثاني: عناصر التدقيق البنكي	23
المبحث الثالث: أهمية وأهداف التدقيق البنكي	24
المطلب الأول: أهمية التدقيق البنكي	24
المطلب الثاني: أهداف التدقيق البنكي	25
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية	30
التمهيد	31
المبحث الأول: الجانب النظري للمخاطر المصرفية	32
المطلب الأول: تعريف المخاطر المصرفية	32
المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية	34
المبحث الثاني: : وظائف ومبادئ وقواعد المخاطر المصرفية	38
المطلب الأول: : وظائف ومبادئ المخاطر المصرفية	38
المطلب الثاني: وقواعد المخاطر المصرفية	40
المبحث الثالث: : آليات إدارة المخاطر المصرفية.	42
المطلب الأول: عوامل وأسباب ظهورها.	42
المطلب الثاني: : خطوات الإدارة مخاطر المصرفية	44
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: تحليل واقع مساهمة التدقيق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنك (BNA) بمستغانم	52
التمهيد	53
المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري.	54
المطلب الأول:نشأة و تطور البنك الوطني الجزائري BNA	54
المطلب الثاني: مراحل تطو البنك الوطني الجزائري BNA	55
المبحث الثاني : التدقيق البنكي و المخاطر التي تواجه البنك الوطني الجزائري.	57
المطلب الأول: تعريف البنك الوطني لجزائريBNA	57

المطلب الثاني: الإجراءات التدقيق البنكي على المخاطر في البنك.	58
المبحث الثالث: أداة الدراسة و تفسير نتائجها.	59
المطلب الأول: أداة الدراسة عن طريق الاستبيان.	59
المطلب الثاني: تحليل تفسير نتائج الاستبيان.	63
خلاصة الفصل	77
الخاتمة	78
الملخص	80
قائمة المراجع	81
قائمة الملاحق	85

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	أنواع المخاطر المصرفية	37
1-3	البيانات الشخصية للعينة	60
2-3	مخرجات ssps فيما يخص العمر	61
3-3	مخرجات ssps فيما يخص المستوى الدراسي	62
4-3	مخرجات ssps فيما يخص سنوات الخبرة	62
5-3	مخرجات ssps فيما يخص التخصص العلمي	63
6-3	ثبات الاستبيان	64
7-3	الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة من الاستبيان	64
8-3	إجابات المحور الأول (مدى مساهمة التدقيق البنكي في تقويم كافة أنشطة و العمليات مع التزامه بالمعايير الدولية).	65
9-3	إجابات المحور الثاني (دور التدقيق البنكي في التحقيق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر).	69
10-3	إجابات المحور الثالث (دور التدقيق البنكي مع الإدارة في الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها).	71
11-3	اختبار التوزيع الطبيعي	73
12-3	دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان	73
13-3	الارتباط الخطي بين المتغير المستقبل و المتغير التابع	75
14-3	معاملات خط الانحدار	76

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	الشكل وظيفة التدقيق الداخلي.	39
2-2	الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر المصرفية.	43
3-3	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.	56

المقدمة

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وازداد أهميتها بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية في البنوك من ناحية أخرى.

تعد البنوك التجارية من المؤسسات الحيوية ضمن الاقتصاد الوطني وهي مخصصة في تعامل بالنقود وتسعى لتحقيق الربح باستيعاب الموارد المالية من وحدات النقد الفائض ثم توجيهيها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في تمويل عماليتها. وفي سعي الإدارة البنكية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر يجب تجنبها أو تخفف من أثارها السلبية وهذا للحفاظ على سلامة البنك وعلى المنظومة المصرفية ككل، لأن وجود إشاعة كفيلة بتحطيم أقوى البنوك. هنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال وصف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يكمن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها من أجل رفع كفاءة إدارة العمليات البنكية، والمساعدة في تسعير الخدمات البنكية المختلفة ومنها مخاطر الإقراض، وهدا الأخير يعد من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للعملاء وفي نفس الوقت مصدر من مصادر المخاطر التي تعمل على مواجهتها بشتى الطرق لضمان استرداد أموالها.

يعتبر النشاط البنكي أساس تطور وازدهار القطاع البنكي والمالي وباقي قطاعات الدولة، وذلك لما يسهم به في الدورة الاقتصادية الكاملة من خلال قيامه بمجموعة عمليات توفير السيولة والتمويل اللازم وتوفير وسائل الدفع، فهذه العمليات البنكية التي تقو م المؤسسات البنكية بصفة يومية ودورية معرضة لمجموعة من المخاطر المحيطة بها والذي لا يتجسد إلى بوجود رقابة كافية .

إن المخاطر في البنوك تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط المرسومة لها، ولكي تتجنبها وتخفف من أثارها السلبية يجب أن تحافظ إدارة المخاطر على سالمة البنك وعلى المنظومة المصرفية ككل لأن وجود إشاعة فقط كفيل بتهديم أقوى البنوك ،ومن‌هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام و إدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى باهتمام واسع .

تعتبروظيفة التدقيق البنكي من الوظائف القيادية داخل البنك وذلك لما تقدمه من خدمات للإدارة العليا، عن طريق التقييم الدائم والموضوعي لمختلف الأنشطة والسياسات المتبعة، زيادة على ذلك هي تساهم في تحليل وتقييم المخاطر التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العمل المصرفي، لتحقيق استمرار البنك.

من هنا تظهر أهمية والدور التدقيق البنكي الذي تلعبه إدارة المخاطر في ضمان بقاء واستمرارية المنشأة في ظل الظروف البيئية.

الإشكالية :

ما هو دور التدقيق البنكي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل أهمية التدقيق البنكي التي تتعرض لها البنوك ؟
2- ما هي الجهة المسئولة على إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك؟
3- ماهية إجراءات وأساليب التي تتبعها البنك الوطني الجزائري للحد من المخاطر المصرفية ؟

الفرضيات:

للي نتمكن من حل ومناقشة الإشكالية تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في البنوك كونه يعمل على تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- تقوم البنوك بإدارة المخاطر من خلال العمل على تحديد وتقييم نوع الخطر وطبيعته.
- إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وهي قياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها.

منهج البحث :

من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة و إثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي على النحو التالي:

المنهج الوصفي: هو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للتدقيق البنكي ، إدارة المخاطر المصرفية.

المنهج التحليلي: تم الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية ،حيث تم إعداد استبيان يوضح العلاقة الموجودة بين التدقيق البنكي و إدارة المخاطر المصرفية في البنوك كما تم تحليل إجابات المستجوبين باستخدام برنامج تحليل البيانات SSPS وذلك لمعرفة دور التدقيق البنكي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية .

أهمية الدراسة:

إن تلك التساؤلات تدعو إلى أهمية البحث من خلال إبراز الدور الهام الذي يلعبه التدقيق البنكي من تطبيق إجراءات وسياسات وفق أسس ومفاهيم جديدة الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المنشآت خاصة وإن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف نظام المراجعة الداخلية يؤدي إلى تدمير الاقتصاديات بشكل خطير وعليه فإن تفعيل هذه الوظيفة يكشف عن المخاطر ويقلل منها ومن حدتها.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1/تقديم إطار نظري متكامل لكل من التدقيق البنكي و إدارة المخاطر المصرفية.

2/وصف وتشخيص مقومات التدقيق البنكي.

3/وصف وتشخيص عمليات تقييم المخاطر المصرفية.

4/الوقوف على واقع التدقيق البنكي في البنوك التجارية الجزائرية.

5/السعي إلى التعرف على أثر التدقيق البنكي في تقييم المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية.

دوافع الدراسة :

إن مبررات وأسباب اختيارنا لهذا الموضوع تكمن فيما يلي:

-الرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال.

- كون موضوع الدراسة يتناسب مع طبيعة التخصص التدقيق المالي و مراقبة التسيير.

- حاجة البنوك الجزائرية للتدقيق قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات التي شهدها النظام المالي.

الإطار الزمني والمكاني: تتمثل حدود الدراسة في :

- **الإطار الموضوعي:** والمتمثل في دراسة كل من التدقيق البنكي وإدارة المخاطر المصرفية ومحاولة التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

- **الإطار المكاني للدراسة:** البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم .

- **الإطار الزمني للدراسة:** سنة 2023/2022.

صعوبات الدراسة:

- عدم موافقة البنوك على قبول الدراسة الميدانية و تسهيل في الإجراءات .
- نقص ثقافة إدارة المخاطر لدى موظفي البنوك محل الدراسة.
- قلة المعلومات والوثائق المعتمد عليها في الجانب التطبيقي بسبب السرية البنك.

الدراسات السابقة:

دراسة محمود شحروري 1999 بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية" (غير منشورة).

حيث كان الهدف من الدراسة التعرف على أهداف التدقيق الداخلي،وإجراءاته،ومجال عمله في البنوك التجارية الأردنية على وجه التحديد من أجل ما يلي:

- تقييم التدقيق الداخلي في قطاع البنوك التجارية من خلال الوقوف على التطبيق الفعلي للإجراءات و الأهداف المرجوة منها بالمقارنة مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها الصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين عام 1978.

- فحص العلاقة بين مدى الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنك ممثلة بعدد العاملين به و رأسماله.

- محاولة الموائمة بين إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في قطاع البنوك التجارية في الأردن و معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

مذكرة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، دراسة تطبيقية، أطروحة ماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية بقطاع غزة.
ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أداء المدقق الداخلي يتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية ووجود تعاون بين قسم التدقيق وإدارة المخاطر في جمال تبادل المعلومات وأيضا إن التدقيق يساهم في تقويم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية وأهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تنظيم المصارف لدورات

تدريبية للمدققين في أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومواجهتها وتقييمها ضرورة وكذلك اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها حتى يتسنى لهم أداء مهامهم بكفاءة.

مذكرة إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية في قطاع غزة دراسة حالة البنوك الفلسطينية مذكرة ماجستير،2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بقطاع غزة وفقا لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبيان مكون من أربعة محاور، اعتمادا على الدراسات السابقة والإطار النظري وزع على المدققين الداخليين في البنوك التجارية.

في قطاع غزة، بلغ عددهم 33 وتم استرداد 3 استبيان صالح للتحليل، وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها 11 تقريبا، و لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص.

وقد لخصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها:

- اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنك.

- اهتمام التشريعات بمهنة التدقيق الداخلي من ناحية استقلالية أقسام التدقيق ومؤهلات العاملين بها.

- تنظيم المصارف دورات تدريبية للمدققين الداخلين في أساليب إدارة المخاطر البنكية وكيفية مواجهتها وتقييمها.

هيكل الدراسة:

من أجل تغطية جوانب الموضوع والوصول إلى تقدمي إجابة عن إشكالية الدراسة وأسئلتها، تم تقسيم الدراسة كما يلي:

- مقدمة الدراسة: حيث تم فيها عرض الإشكالية الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية للدراسة، كما تم اقتراح فرضية رئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية كإجابات أولية على الأسئلة السابقة، إضافة إلى عرض أهمية الدراسة وأهم الأهداف التي نسعى إليها.

- **الفصل الأول بعنوان:** عموميات حول التدقيق البنكي الذي يتكون من :
المبحث الأول نشأة و تعريف مهنة التدقيق البنكي
المبحث الثاني أنواع وعناصر التدقيق البنكي
المبحث الثالث أهمية و الأهداف التدقيق البنكي

- **الفصل الثاني بعنوان:** الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية الذي يتكون من :
المبحث الأول الجانب النظري للمخاطر المصرفية
المبحث الثاني وظائف و مبادئ و قواعد المخاطر المصرفية
المبحث الثالث آليات إدارة المخاطر المصرفية

-**الفصل الثالث بعنوان:** دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر:
المبحث الأول تقديم عام للبنك الوطني الجزائري
المبحث الثاني التدقيق البنكي و المخاطر التي تواجه البنك الوطني الجزائري
المبحث الثالث أداة الدراسة و تفسير نتائجها

- **الخاتمة:** قمنا من خلالها بتقدمي حوصلة استعراضه من خلال فصول الدراسة، حيث تم الإجابة فيها على مختلف الأسئلة المقدمة في الدراسة، كما قمنا بتقديم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

عموميات حول التدقيق البنكي

التمهيد :

يعتبر التدقيق أحد فروع المعرفة الاجتماعية التي تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات والتي تهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وأصحاب المصالح، وهذا ما جعل تطور مهنة التدقيق البنكي بشكل مطرد مع تقدم العموم الإدارية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن الناحية النظرية مما ثمة في العديد من الطرق لتدقيق المالي من قبل شركات المحاسبة العامة لضمان الجودة وأنشطة.

نتيجة لتوسع حجم البنوك وزيادة وظائفها وصعوبة تسييرها، وكان لا بد من الاهتمام بوظيفة التدقيق البنكي كونها يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة، والكشف المبكر للمخاطر والتحقق من توافر سياسات وإجراءات مطورة، ومدى التزام البنك بها. فعملية التدقيق البنكي تساهم في تقييم وإدارة المخاطر والحماية منها وتقديم المشورة في ماهية السبل الأنجع لإدارته أي تفعيل إدارة المخاطر.

❖ المبحث الأول : النشأة و تعريف مهنة التدقيق.

➢ المطلب الأول: النشأة التدقيق.

تشتق كلمة التدقيق auditing من التعبير الاتيننني audire وتعني الاستماع حيث كان المدقق يستمع في جلسة الاستماع العامة والتي يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع وبعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية وتحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المكتسبة.

بدأت مهنة المحاسبة والتدقيق في صورة جهود فردية للقيام ببعض العمليات بحيث لم يبرز تدقيق الحسابات إلى بعد ظهور المحاسبة لأنهما عمليتان مترابطتان لابد من وجوداهما معا ويسجل التاريخ فضل السبق لظهور مهنة المحاسبة و التدقيق لمصر حيث كان الموظفون العموميين فيها يحتفظون بسجلات لمراقبة الإرادات وتدبير الأموال وأن حكومتي مصر واليونان كانتا تستعينان بخدمات المحاسبين والمدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة فكان المدقق في اليونان يستمع القيود المثبتة للدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسالمتها[1].

وأدل ظهور نظرية القيد المزدوج في القرن الخامس عشر إلى سهولة و تبسيط وانتشار تطبيق المحاسبة والتدقيق ولعبت كذلك السياسة المالية والضريبة والتدقيق أين ظهرت أداة رقابة جديدة هي الرقابة والفحص الضريبي ويبين التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات أن أول جمعية للمحاسبين أنشأت فني فينيسيا شمال إيطالينا سنة 1581 وكان على من يرغب مزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق أن ينظم إلى عضوية هذه الجمعية وكانت تتطلب سنوات ليصبح الشخص خبير محاسبة وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1969م شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق ثم اتجهت دول أخرى إلى تنظيم هذه المهنة. أمنا في الجزائر فكانت المؤسسات ا مقيدة بنصوص فرنسية إلى غاية 1975 غير أنه في سنة 1970م كانت الرقابة على المؤسسات الوطنية مطبقة عليها نصوص قانونية .

تقوم الجمعية العامة أو مدير المؤسسة بتعيين م ارجع الحسابات في كل مؤسسة ذات طابع صناعي أو تجارية وذلك لتأكد من صحة حساباتها وتحليلها للوضع الخاص بالأصول والخصوم أو مراجع حسابات واجبات محددة كما أن له حقوق أيضا. و في بداية الثمانينات أصبحت المؤسسة الجزائرية تطبق عملية التدقيق مع تطبيق نظام الرقابة الداخلية المحكم بالنسبة للمؤسسة الوطنية أما في سنة 2000م فالجمعيات الممولة من طرف الدولة تفرض عليهم مراقبة ومراجعة حساباتها من طرف مأمور الحسابات.[2]

تنبع الحاجة إلى معرفة التدقيق من الحاجة إلى مهنة التدقيق في حد ذاتها، إذ تتعدد التعريفات والأنواع وتتشابك الأمور في بعض الأحيان حتى على أهل الاختصاص في الوقوف على تعريف موحد وتقسيم

[1] خالد أمين عبد هللا علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية مطبعة لإتحاد عمان ص65.
[2] هادا التميمي مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية دار وائل للنشر جامعة بريطانيا طبعة الثانية ص 76.

شامل، يبعث على إبراز أهمية التدقيق كمهنة أو تخصص والغاية منه، و عليه سيتم طرح هذه النقاط وفق التسلسل التالي:

- **تعريف التدقيق:**

هناك تعريفات عديدة ومتنوعة لجهات مختلفة غير أن المفهوم واضح المعالم ومتفق عليه ضمنيا بحسب جل التعاريف كما هو ملاحظ، فيما يلي:

- ✓ **التعريف الأول:** عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية التدقيق على أنه عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقييمها، بشكل موضوعي، المتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، ذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية.
- ✓ **التعريف الثاني:** التدقيق عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمواضيع الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية.[3]
- ✓ **التعريف الثالث:** التدقيق في معناه المهني " عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصا فنيا إنتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء رأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمدا في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية. [4]
- ✓ **التعريف الرابع:** كما أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA تعريف وصفي مفاده أن التدقيق هو عملية فحص واختبار للبنود الواردة بالقوائم المالية، بالرجوع إلى الحسابات و السجلات المنشأة لذلك و كذا المستندات المؤيدة لها، بغرض إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية و تمثيلها للميزانية و حساب نتائج أعمال الشركة موضوع التدقيق.[5]

[3] محمد سمير صبان، عبد الله هلال، الأسس العامة والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998 ،ص17.
[4] حمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1 ،2005 ،ص7.
[5] إدريس عبد السالم إشنيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار الكتاب الوطنية، بنغازي-ليبيا، ط5 ،2008 ،ص 15.

- **التعريف الخامس:** التدقيق " إطار نظري يتضمن مجموعة من المفاهيم الرقابية والفروض والمبادئ لتطبيقها يتضمن مجموعة من المصطلحات الرقابية وأساليب و الإجراءات الرقابة ، الحسابية، الفنية.[6]

ملخص التعريفات:

بناء على هذه النقاط يمكننا الخروج بتعريف شامل على أن التدقيق هو عملية فحص منظمة ومنهجية بشكل موضوعي قائمة على تجميع الأدلة والقرائن، انطلاقا من السجلات والدفاتر والمستندات المتضمنة لبنود الأحداث الاقتصادية المتعلقة بأنشطة المنشأة، للتأكد من صحة العمليات و جودة المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية لإبداء رأي فني محايد حول عدالتها.

ثانيا – الخصائص:

من خلال مجمل التعريفات السابقة يمكننا أن نستقي خصائص مشتركة للتدقيق نوحدها في النقاط التالية:

- عملية فحص منظمة ومنهجية بشكل موضوعي.
- تجميع الأدلة والقرائن انطلاقا من السجلات والدفاتر والمستندات.
- اختيار بنود الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالأنشطة.
- تأكيد صحة العمليات وجودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.
- الرأي الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية.

ثالثا: أنواع مهنة التدقيق

عملية الفصل في أنواع التدقيق يجب أن تخضع لتوضيح المفاهيم والأسس محل التفرقة، بحيث تتضح الفكرة في الأذهان، على ثالث أسس:

- أنواع التدقيق من حيث العملية.
- أنواع التدقيق من حيث القائم على العملية.
- أنواع التدقيق من حيث نوع البيانات المدققة.

[6] زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 ،2009 ،ص 211.

النوع الأول: من حيث عملية التدقيق

أنواع التدقيق في خمسة أنواع تختلف باختلاف نطاقها ومجالاتها، فإذا تعرضنا للتدقيق الخارجي البد وأن نذكر التدقيق الداخلي وكالهما يتحدد على أساس الاستقلالية، من هذا المنطلق يتم التمييز بين الأنواع الأخرى من حيث الالتزام، الحدود، التوقيت، الشمولية، التي نتطرق لها كما يلي:

1 - من حيث الاستقلالية: تتباعد نسبة الاستقلالية بأرقام متفاوتة بين التدقيق الداخلي والخارجي و هذا راجع لنوع العالقة بين المدقق والجهة المستخدمة.

- **التدقيق الداخلي:** وظيفة مستقلة عن بقية إدارات في تنظيم الشركة، يقوم بها موظف مستقل تابع الأعلى سلطة في الشركة "المدير العام"، يقوم بفحص جميع فروع الشركة ألجل الوقوف على الأخطاء والتلاعب يرفع تقارير عن أي عمليات مشكوك فيها. وهي وظيفة تقويم للأنشطة المتعارف عليها داخل المنشأة كخدمة للمنشأة، تشمل وظائفه الأشياء الأخرى كالفحص والتقييم ومراقبة مدى كفاءة وفعالية وملائمة الرقابة الداخلية.[7]

عرفه مجمع المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه وظيفة يؤديها موظفين داخل المشروع وتتناول الفحص الإنتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية والإجراءات الرقابة الداخلية، بهدف التأكد من تنفيذ السياسات الإدارية والتحقق من سالمة مقومات الرقابة الداخلية، سالمة معلوماتها ودقيقتها .

يشمل هذا التعريف جميع جوانب التدقيق في قراءة مختصة، نوضحها كما يلي:

- التدقيق الداخلي عبارة عن وظيفة، قسم، مديرية داخل الشركة.
- فحص انتقادي للإجراءات والسياسات.
- تقييم مستمر للخطط والسياسات الإدارية و إجراءات الرقابة الداخلية.
- تأكيد لحسن تنفيذ السياسات والتعليمات، اللوائح و القوانين.
- سالمة المعلومات و دقتها و كفايتها.

[7] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، 2001 ،ص 162.

إذا نستخلص أن عملية التدقيق الداخلي لم تعد محصورة في المحاسبة و المالية كما كانت سابقا، بل أصبحت تضطلع بتدقيق الوظائف والعمليات، أنظمة الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقوانين، مدى صدق وصحة المعلومات المتداولة في الشركة من طرف الإطارات المسيرة في مهمة تقييم لنظام المراقبة .

إن كبر المؤسسات وزيادة حجمها أدى بالضرورة إلى زيادة حجم المعاملات و توسعها مما أدى إلى اللامركزية في التسيير و اتخاذ القرارات، ما استوجب توسع التدقيق الداخلي في الشركات ليشمل تدقيق العمليات غير أن استقلالية المدقق الداخلي تبقى نسبية نظر ا لتبعيته للشركة من جهة و طبيعة العالقة بينه وبين زملائه من جهة أخرى، رغم الجهود المبذولة في هذا المجال المكرسة بوضع معايير تحكم المهنة كالاستقلالية، الكفاءة المهنية، نطاق التدقيق، أداء الأعمال، مخطط إدارة القسم.[8]

- **التدقيق الخارجي:** عملية فحص انتقادي للمعلومات والعمليات للتأكد من صحتها ومصداقيتها، في تقييم نظام الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي ومدى فعاليتهما، لإبداء رأي فني محايد حول نتائج العمليات المنجزة.

يعتمد التدقيق الخارجي بنسبة كبيرة على التدقيق الداخلي إذا ثبتت فعالية هذا الأخير من خلال اختبارات تقييمه، فإذا كان التدقيق الداخلي جيد وفعال يعتمد عليه إلى جانب مجموعة من الاختبارات التحليلية العينية استخدام أسلوب العيينة لرفع هامش الاطمئنان والتأكيد، أما في حالة ثبوت العكس يتطلب التدقيق الخارجي عملية فحص شاملة إن لم نقل كلية للوقوف على أهم الأخطاء والتلاعب في الأرقام أو العمليات وغيرها.
و هو مهمة فحص ميداني للنظر في مصداقية وعدالة الحسابات، يتم من طرف مهني مستقل عن المؤسسة.[9]

2 -من حيث الالتزام: ينقسم التدقيق إلى نوعين:

- **التدقيق الإلزامي:** تدقيق قانوني موجب بنصوص تلزم على الشركات اعتماد مدقق خارجي معتمد يقوم بالتأكد من صحة المعلومات المعلن عنها وصدقها، في خطوة لحفظ حقوق الأفراد والمستثمرين المحتملين أو حق الدولة في الضرائب ويعاقب كل من يخالف القوانين.

[8] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، المرجع السابق، ص 169-172.
[9] A Hamini, L'Audit comptable & financier, Berti Edition, 1er Ed, Alger, 2001/2002

- **التدقيق الاختياري:** تدقيق يقره المساهمين مطلوب من مجلس الإدارة لزيادة هامش الأمان والتأكد من السير الحسن لجميع وظائف ومصالح المنشأة في خطوة احترازية تحسبا ألي خطر، كما يمكن أن يعتبد التدقيق الاختياري للوقوف على يقين أحد وظائف الإدارة محل شكوك التعاقد مع مدقق خارجي لتدقيق السيولة في حالة تسجيل أي أخطاء تذكر على مستوى المجلس فيما يخص بطئ التحصيل أو التسديد.

3 -من حيث الحجم الشمولية:

- **التدقيق الكامل:** تدقيق شامل لكافة عمليات المنشأة الشركة محل التدقيق بمختلف أقسامها ومديرياتها للوقوف على الأخطاء أو التأكد من صحة القوائم المالية، ألجل إعطاء رأي فني محايد، لكن قل اعتماده نظر ا لكبر حجم الشركات مقارنة مع حجمها فيما مضى، لضيق الوقت و الالتزام مع شركات أخرى.

- **التدقيق الجزئي:** أكثر حصر من سابقه، يكون في أغلب الأحيان قائم على أسلوب العينات، غير أنه في بعض الحالات يكون جزئي كامل إذا كان يعنى وظيفة معينة أو جزء معين في القوائم المالية كتدقيق المخزونات في الشركة، ألنها جزء من القوائم المالية وهنا تكمن الجزئية جزئي، أما عن خطة العمل لتدقيق لابد أن تشمل جميع العمليات للوقوف على الخطأ محل التدقيق وهنا يكمن الشمول.

4 -من حيث التوقيت:

التدقيق المستمر: عملية مستمرة على طوال أيام السنة يكون فيها التدقيق باستمرار على جميع وظائف الشركة، من خلال توزيع إداري يتجسد في قسم أو مديرية التدقيق الداخلي، يسهر على إنجاح العملية ويعتبر تدقيق وقائي بالنظر إلى سرعة اكتشاف الأخطاء واتساع الوقت، غير أن التخصيص واجب إذ يمكن للمدقق الخارجي ن يقوم بتدقيق مستمر لكن بحجم ساعي أقل مما ذكر أوال، يعاب على هذا النوع تعطيل العمل و إحداث ارتباك للعاملين لاعتماد المدقق على السجلات والدفاتر، مع ورود إمكانية تشكيل عالقة بينه وبين العاملين، بالإضافة لإمكانية التلاعب في العمليات والأرقام بحكم عدم عودة المدقق لما دقق سابقا.[10]

[10] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط3 ،2006 ،ص 25.

- **التدقيق الفجائي:** عملية تكون نهائية مرة أو مرتين في السنة يقف فيها المدقق الخارجي على أهم وأبرز الأخطاء المسجلة باعتماد أسلوب العينات، في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية من خلال فجائية العمل حيث تعد هذه النقطة من أهم النقاط في العملية، ما يجعل هذا النوع شائع الاستعمال عند جموع المدققين إذ أن الارتباك الحاصل لدى العاملين يبعث بإشارة على وجود شك أو شبهة في ذلك القسم، يعاب على هذا النوع احتمال إغفال بعض الأخطاء أو التلاعب بسبب قصر الوقت أخذا بكبر حجم الشركة المدققة.

5 -من حيث مدى الفحص:

- **تدقيق تفصيلي:** يعتمد هذا النوع في حالة التدقيق الجزئي أكثر شيء ألجل الوقوف على أهم النقاط بشيء من التفصيل والدقة، لإبراز أهم أسباب الخطأ والبت فيه إن كان مقصود أو غير ذلك أو اكتشاف مواطن التلاعب والغش، بالرجوع إلى الدفاتر والسجلات والتدقيق فيها عملية بعملية و وثيقة بوثيقة.

- **تدقيق اختباري:** يعتمد على استخدام أسلوب العينات أو طرق تدقيق عشوائية مبررة حسب الحاجة على تقدير من المدقق، يعتمد في كثير من الحالات عند التدقيق الكامل النهائي، هذا ألجل تسهيل العملية بحكم ضيق الوقت وكبر المنشأة وكفاءة التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية على حد السواء.

النوع الثاني: من حيث القائم على العملية

- **المدققين المستقلين:** هم أشخاص مؤهلين ومستقلين، مجازين لإنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقارير حولها إلى الجهات التي عينتهم.
- **المدققين الداخليين:** هم أشخاص موظفين في المؤسسة يقومون بتدقيقها حيث تقوم جل الشركات بإيجاد قسم للرقابة الداخلية إما برغبتها أو بالقوانين والتعليمات، لفحص أنشطة الشركة وتقديم تقرير حولها للإدارة العليا أو للجنة التدقيق لأجل مساعدة الإدارة للوصول إلى أغراضها، يشمل عمل المدقق الداخلي تدقيق النشاط و الرقابة لإعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة.[11]

- **المدققين الحكوميين:** هم موظفين لدى الحكومة أو من قبل إدارة الضرائب أو الدوائر الرقابية الحكومية الأخرى، للقيام بواجبات التدقيق المطلوبة من قبل القوانين واللوائح الحكومية، كتدقيق

[11] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط3 ،2006 ،ص 25.

حسابات الدولة ودوائرها ليقدم التقرير النهائي لمجلس الأمة.

يفترض في هؤلاء حصولهم على شهادة CPA.CIA ذلك من المعاهد المختصة AICPA.IIA.AGA.

النوع الثالث: من حيث نوع البيانات

يركز هذا النوع على خالف غيره على البيانات المدققة وينقسم بدوره إلى ثالث أنواع:

- **التدقيق البيانات المالية:** عملية تدقيق مؤسسة على مبادئ المحاسبة المقبولة عموما GAAP في أمريكا و المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما أن تقرير المدقق يتضمن عدالة البيانات المالية.
- **تدقيق الالتزام:** يركز هذا النوع على السياسات الإدارية والقوانين و الأنظمة بحيث يتضمن التقرير:

- مدى جودة الالتزام بالنصوص والنظم المقررة.

- تسجيل أي مخالفة غير مبررة لهذه القوانين والأنظمة الموضوعة حيز التطبيق.

- **تدقيق تشغيلي:** يتأسس على الأهداف الإدارية التشغيلية المسطرة من قبل مجلس الإدارة أو المديرية العامة ألجل تحقيقها، بحيث يتضمن التقرير مدى الكفاية الفعلية للمعلومات التشغيلية والطرق الأنسب في توظيفها لبلوغ الهدف، هل تحقق الهدف أم هناك خلل على مستوى إداري معين.

غير أن اتجاه الفكر الحديث يقسم التدقيق إلى محاور مختزلة في خمسة أنواع أساسية المالي، الإداري، الأهداف، القانوني، الاجتماعي:[12]

الفصل الأول

التدقيق المالي: فحص أنظمة الرقابة الداخلية و المستندات و الدفاتر للوقوف على عدالة القوائم المالية في تصويرها لنتائج أعمال المنشأة ربح أو خسارة، من خلال فروعه:

- **التدقيق المستندي:** الذي يدقق النواحي " الشكلية، الموضوعية، القانونية " للمستندات والدفاتر المثبتة للعمليات التجارية.

[12] خالد أمين عبد اهلل، التدقيق والرقابة في البنوك، مطبوع برعاية معهد الدراسات المصرفية، عمان-الأردن، ط1 ،1998 ،ص 22

- **التدقيق الفني:** المركز في تدقيقه حول قيام الشركة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كتطبيق نسب الإهتلاك، اقتطاع الاحتياط، استرشادا بمعايير التدقيق المتعارف عليها IAASB.

- **التدقيق الحسابي:** هو النوع الذي يهتم بالعمليات الحسابية ويركز على عنصر الأعداد من خلال عمليات الجمع، الطرح، القسمة، النسبة(، ذلك لتأكيد صحة الأرقام المعلن عنها في القوائم المالية.[13]

- **التدقيق الإداري:** عملية تقييم لعملية التسيير في المنشأة أو الكفاءة الإدارية إن صح القول في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة.

- **تدقيق الأهداف:** هو النوع الذي يدقق بغية تحسين الأداء واكتشاف الانحرافات من خلال مقارنة الأهداف المحققة بالمسطرة.

التدقيق القانوني: يرتكز هذا النوع على الأساس القانوني من حيث إلزامية القيام بتأكيد مدى التز ام المنشأة بالقوانين واللوائح والتنظيمات، يتطابق هذا النوع من حيث المضمون مع التدقيق الإلزامي.

التدقيق الاجتماعي: نوع جديد من أنواع التدقيق بالنظر إلى الأهداف الجديدة التي تضطلع بها بعض الشركات التي تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية، يأتي هذا النوع من التدقيق لتأكيد قيام المشروع المعني بما يصبو ا إليه، من ناحية أخرى فإن لمهنة التدقيق)دور اجتماعي(يتمثل في تحقيق رفاهية العاملين في المجتمع من خلال تدقيق البيانات المالية، التي تساعد الشركات في التأكد من وضعية العاملين الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بأخر على مردود يتهما يؤثر على تخفيض تكلفة رأس المال، بفتح الاستثمار أمام أفراد المجتمع لمضاعفة عائداتهم وتحقيق الأرباح.[14]

الفصل الأول

المبادئ العامة لعملية التدقيق:

1 -مبادئ التدقيق الخاصة بالفحص، هي:

أ- **مبدأ تكامل الإدارة الرقابية:** يركز على المعرفة الشاملة بأحداث المؤسسة وكيفية علاقتها بالأطراف الخارجية، للوقوف على الاحتياجات المختلفة للمعلومات المحاسبية المالية.

[13] خالد أمين عبد اهلل، التدقيق والرقابة في البنوك، مطبوع برعاية معهد الدراسات المصرفية، عمان-الأردن، ط1 ،1998 ،ص 22
[14] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث: الإطار الدولي أدلة ونتائج، سلسلة الكتب العلمية الكتاب الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 26.41ص، 2009 .

ب- مبدأ شمولية الفحص: عدم التركيز على نقطة معينة بل يتسع مدى الفحص ليشمل جميع أهداف المؤسسة، بجميع تقاريرها المالية المعدة سابقا السنوية أو المرحلية حفاظا على الأهمية النسبية للمعلومة المالية والتنبه لمخاطر التدقيق المحدقة.

ت- مبدأ موضوعية الفحص: يركز المدقق على مدى كفاية الأدلة والبراهين المحصلة للتأكد من نجاعة ي تعتبر عمل هو مدى صواب رأيه، بتجنبه للتقدير الشخصي أثناء الفحص، إلا اتجاه الأحداث والأعمال التي تعتبر ذات أهمية نسبية يحتمل حدوث أخطاء فيها.

ث- مبدأ فحص الحقوق الإنسانية: يقصد بذلك فحص مدى احترام الحقوق الإنسانية للعمال في المؤسسة في تحقيق الكفاية الإنتاجية، لتكوين رأي صواب لدى المدقق عن أحداث المؤسسة، قياس المؤشر المناخ السلوكي من: نظام للقيادة، السلطة، الحوافز، الاتصال، المشاركة، ما من شأنه تحفيز وزرع روح الانتماء وحب العمل.

2 - مبادئ التدقيق الخاصة بالتقرير، هي:

أ- **مبدأ تحقيق الاتصال:** بتفعيل قنوات الاتصال الرأسية أو الأفقية كأداة لنقل مسار العمليات الاقتصادية بالمؤسسة، لجميع الأطراف ذات العالقة في صورة شفافة حقيقية، تبعث على الثقة لتحقيق الهدف من إعداد التقارير.[15]

ب- مبدأ الإفصاح: مراعاة للمستوى المناسب من إفصاح مدقق الحسابات لكل شاردة وواردة شأنها توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة محل التدقيق من الالتزام بتطبيق للمبادئ وتفعيل للإجراءات المحاسبية ونسبة التغير فيها، مصداقية المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية.

ت- مبدأ الإنصاف: حيث تكون محتويات تقرير المدقق في الكم ألمعلوماتي منصفة لجميع المتعاملين داخليين أو خارجيين عن المؤسسة.

ث- مبدأ السببية: باعتماد الأسباب والتقرير عنها للوصول إلى تفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، لتبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب موضوعية حقيقية.

[15] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث: الإطار الدولي أدلة ونتائج، سلسلة الكتب العلمية الكتاب الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 26.41ص، 2009 .

إن ما تم التعرض له من مبادئ عامة للتدقيق تعد نسبية الاحترام، ذلك أن المدققين الممارسين للمهنة ملزمين بإتباع القواعد والمبادئ التي نصت عليها المعايير الدولية للتدقيق، لاسيما المعيار 200 المحدد للمبادئ المعروضة في النقاط التالية:

- **الاستقلالية:** عدم تابعيته ألي جهة تؤثر على عمله.
- **الأمانة:** تحري الصدق والمصداقية في أداء عمله.
- **الموضوعية:** بإتباع الأسباب الحقيقية دون تحيز.
- **الكفاءة و العناية المهنية:** في احترام والتزام النصوص والتشريعات أثناء تأدية المهمة.
- **السرية:** عدم إفشاء المعلومات وصونها في إطار حماية المنافسة الاقتصادية.
- **السلوك المهني:** في الالتزام بالحقوق واحترام المسؤوليات.
- **المعايير الفنية:** في إعداد التقارير وتنفيذ المهمة.[16]

عل أهم عامل مشترك بين هذه المبادئ هي المعايير التي وضعها المجلس، إذ يلزم عبر الفقرة الرابعة من نص المعيار 200 المدقق على تنفيذ عملية التدقيق وفق معايير التدقيق هذه المعايير تحتوى على المبادئ الأساسية و الإجراءات الجوهرية، تحتوي كذلك على الإرشادات ذات العلاقة في إيضاحات و معلومات أخرى.

لذلك يجب على المدقق تخطيط وأداء عملية التدقيق بطريقة تتضمن شكوكا مهنية، مدركا بذلك أن الظروف قد توجد أسبابا تدعو إلى الاعتقاد بأن البيانات المالية تتضمن معلومات مضللة بصورة جوهرية، في حين أن الواقع ينص على غير ذلك، فهي مجرد شكوك خالية من الأدلة فهي قرائن تدعم الإقرارات وال تفترض صحتها، فمثال يتوقع المدقق عادة أن يجد قرائن تدعم إقرارات وعدم افتراض ضرورة صحتها.

➢ المطلب الثاني :تعريف التدقيق البنكي .

لقد تعددت مفاهيم التدقيق البنكي لذا نتطرق إلى أهم التعارف كالآتي:

- **التعريف الأول :** عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية على أن التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية

[16] أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث: الإطار الدولي أدلة ونتائج، سلسلة الكتب العلمية الكتاب الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 26.41ص، 2009 .

وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبلي الأطراف المعنية بنتائج التدقيق.

و منه يتضح أن التدقيق علم له مبادئ ومعايير وقواعد متعارف عليها بين أصحاب هذه المهنة حاولت المنظمات المهنية و الجمعيات العلمية للمحاسبين و المراجعين إرسائها خلال حقبة طويلة من الزمن كما أن للتدقيق طرقه و أساليبه و الإجراءات لتي تنظم عمل المدقق في فحصنه الأنظمة الرقابة الداخلية و محتويات الدفاتر و السجلات المالية وللتدقيق أهداف تتمثل في الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية مدة محددة و تشمل عملية التدقيق:

الفحص: وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
التحقيق: وهو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.
التقرير: وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.[17]

- **التعريف الثاني :** التدقيق هو فحص يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنشرها المؤسسة صحيحة وواقعية فالتدقيق يتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الإدلال برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حساب النتائج. وهذا التعريف يتضمن ما يلي:

✓ **السلامة:** يعني مطابقة القوائم المالية أو المحاسبية للقواعد القانونية و المعايير والإجراءات والمبادئ المتعارف عليها والجاري العمل بها.
✓ **الصراحة:** تعنى التطبيق بحسن النية لتلك القواعد انطلاقا من المعرفة التي للمسئوولين عن الواقع للعمليات وأهميتها.

السلامة والصراحة سيؤديان إلى الوصول إلى الصورة الصادقة التي تعكس القوائم المالية والوضعية الحقيقية لممتلكات المؤسسة ونتائجها وصافى مركزها المالي.[18]

- **التعريف الثالث :** معنى كلمة التدقيق لغويا هو التأكد من صحة العمل من الأعمال بفحصه و إعادة دراسته للن هناك فرع من فروع الدراسات المحاسبة والمالية يسمى عادة باسم المراجعة

[17] راغب الخطيب خليل محمود الرافعي "الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات" دار المستقبل الأردن ص 16.
[18] حمد حلمي جمعة المدخل الحديث لتدقيق الحسابات دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان ص 65.

في هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاص هو الدلالة على المهنة المسماة بهذا الاسم. وهي مراجعة الحسابات والفن الذي تستخدمه في أداء مهمتها.

❖ **المبحث الثاني: أنواع و عناصر التدقيق البنكي.**

المطلب الأول: أنواع التدقيق البنكي

يمكن تصنيف التدقيق إلى عدة تصنيفات و كل تصنيف يتضمن أنواع مختلفة لعمليات التدقيق إلى أن هذا التنوع وتعددها و تنوع الوصفي اي أنه لا يتعرض إلى للجانب الوصفي فقط لكن مستويات الأداء التي تحكم جميع هذه الأنواع تبقى واحدة و بصفة عامة يمكن أن نميز مايلي:

1- من حيث النطاق: يمكن أن يقسم التدقيق حسب مجاله إلى:

أ - **تـدقيق كاملـة:** هو تدقيق يخول للمراجع إطار غير محدود للعمل الذي يؤدينه وال يعني هذا فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة.

ب- التدقيق الجزئي: ويقصد به تلك التي يقتصر فيها عمل المدقق على بعض العمليات المعينة أي أن الجهة التي تعينه هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر.

2- من حيث الوقت: من المنظور الوقت الذي يتم فيه التدقيق فإنه ينقسم إلى:

أ - **المراجعـة المسـتمرة:** هي المراجعة التي ينتم فيهنا تتبع حسابات المؤسسة أولا خلال السنة عن طريق فترات دورية يتردد فيها المراجع على المؤسسة من وقت لأخر.

ب - المراجعــة النهائيــة: ويقصد بها أن هذه المراجعة تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية هذا النوع عادة في المؤسسات صغيرة الحجم ولا تتعدد فيها العمليات بصورة

كبيرة لتخفيض احتمالات تلاعب و تعديل البيانات و الأرقام و عدم إحداث ارتباك في العمل داخل المؤسسة.

3- من حيث درجة الالتزام:

أ- المراجعة الإلزامية: هي المراجعة التي تلتزم بها المؤسسة وفقنا ألحكام القوانين و بالتالي عدو القيام بهذا التدقيق يؤدي إلى وقوع المخلفات تحت طائلة العقاب.

ب - المراجعة الاختيارية: إن في هذا النوع يرجع قرار القيام بالمراجعة إلى أصحاب المؤسسة أو أعضاء مجلس الإدارة في هذا النوع لا يوجد إلزام قانوني يحتم القيام به.

4 - من حيث الشمول والمسؤولية في التنفيذ:

أ- **التدقيق العادية:** هو يهتم بفحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر والتأكد منن صحة القوائم المالية و مندى المالي تمثيلها لنتيجة الأعمال والمركز المالي و إبداء رأي المراجع الفني المحايد حول ذلك.

ب - التدقيق لغرض معين: يهدف هذا النوع إلى البحث عن حقائق معية والوصول إلى نتائج معية والمدقق هنا مسؤول عن كل إهمال أو تقصير ينشأ عن عدم تنفيذه للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين و مسؤوليته الكبرى هنا تعاقدية.

5-من حيث القائم بالتدقيق:

أ- **التدقيق الخارجية:** هذا التدقيق يقوم بها هيئة مستقلة عن المؤسسة وال تخضع لإشراف الإدارة حيث تطبيقها هذه الأخيرة على أساس القانون الأساسي لها و كذلك بقانون الشركات المعمول بها.

ب- التدقيق الداخلي: تقوم به الهيئة داخلية أو المدققين التابعين للمؤسسة وهي أحد عناصر التدقيق الداخلي بحيث يهدف إلى لإشراف على تقديم البيانات اللازمة لإدارة لاستخدامها في التخطيط و اتخاذ القرار.[19]

➢ **المطلب الثاني :عناصر التدقيق البنكي الداخلي :**

تتمثل في نقاط رئيسية التالية :

1- تقدير المخاطر المصرفية: تقوم إدارة البنك كجزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء و المخالفات و تقييم احتمال حدوث الخطر و نوعه و تأثيره و هذه المخاطر يمكن ان تؤثر عكسيا على قدرة البنك على تسجيل و تلخيص و التقرير عن البيانات بشكل دقيق مع

[19] هادي التميمي مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية دار وائل للنشر جامعة بريطانيا طبعة الثانية 2006.

تأكيدات قوائمها المالية ، حيث يجب ان تقوم الإدارة بدراسة جوهرية للمخاطر المحتملة و طرق إدارتها .

2- **إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك :** تعد عملية تقييم الرقابة الداخلية للبنوك خطوة أساسية لعملة التدقيق من أجل ضمان التنفيذ الصحيح و الإجراءات الرقابة بالشكل الذي يضمن للبنوك ، وتتمثل إجراءات التدقيق الداخلي للبنوك في ما يلي :

- تحديد واضح لأهداف الرقابة و استعمال دليل الإجراءات .
- الفصل في الوظائف و الموضوعية في الحسابات .
- توفير الكفاءة و المصداقية لدى الموظفين ، وكذا كفاءة نظام المعلومات و مراقبة الأداء .

3- **برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك :**

يتطلب الاعتماد على المعلومات المحاسبية و المالية في البنوك توفير كفاءة مهنية عالية لدى المحاسب و المدقق الداخلي على حد سواء ، ويتمثل دور المدقق الداخلي في قيام باستكمال المعطيات التي تؤثر على استكمال الحكم فيما يخص البنك المالية في النقاط التالية :

- جمع البيانات المالية و المستندات الخاصة بالبنك ، تتمثل في القانون الأساسي ، دليل حسابات البنك الميزانيات ، القوائم المالية لعدة سنوات ، محاضر مجلس الإدارة و الجمعيات العامة .
- تقييم نظام الرقابة الداخلية و إبداء الرأي الأولي فيه من ناحية الكفاءة و السلامة و درجة التحكم فيه .
- دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها.[20]

❖ المبحث الثالث : أهمية وأهداف التدقيق البنكي.

➢ المطلب الأول: أهمية التدقيق البنكي

يستمد التدقيق البنكي أهميته من خصائص ومميزات القطاع البنكي، لذا فعلى المدقق الخارجي مضاعفة الاجتهادات المهنية والالتزام بمعايير المهنة لتحقيق أهدافه، وتكمن أهم مبررات اعتماد التدقيق في البنوك

[20] بقة الشريف، بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر في البنوك التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، الجزائر،المجلد5 ،العدد1 ،ص26.

فيما يلي:

- ✓ تحتفظ البنوك بقدر هائل من العناصر النقدية والأدوات و الأصول المتداولة الواجب حمايتها ماديا.
- ✓ خصائص السيولة النقدية تجعل البنوك عرضة للتلاعب والاختلاس وغسيل الأموال، وهذا يستدعي تطبيق إجراءات تشغيلية رسمية و رقابة داخلية صارمة ومراجعة خارجية تأكد ذلك.
- ✓ تخضع البنوك لإشراف البنك المركزي ويعتبر تقرير المراجع الخارجي ذو أهمية بالغة.
- ✓ تعمل البنوك عادة بدرجة عالية من الرفع المالي، مما يجعلها عرضة لأحداث اقتصادية سلبية لخطر الإفلاس ومخاطر المركز المالي.
- ✓ تعتمد البنوك بشكل جوهري على الودائع الجارية كمصدر تمويل رئيسي، وبالتالي فإن فقدان الثقة فيها يجعلها عرضة لمخاطر السيولة.
- ✓ يكون البنك وكيلا في بعض الأصول، وهذا يتطلب ضرورة وجود رقابة داخلية صارمة ورقابة خارجية مستقلة تضمن للمودعين حماية أموالهم.
- ✓ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات لدى المؤسسات البنكية قد يعرضها لمخاطر متعددة، كخطر عدم أمن المعلومات، وهو ما يجعل من الضرورة اعتماد التدقيق لدى هاته المؤسسات.
- ✓ تداول الأوراق المالية المعقدة يستدعي وجود إجراءات مناسبة لذلك.[21]

إضافة إلى أساب أخرى تجعل مراجعة الحسابات في البنوك ذات أهمية بالغة نذكر منها:

- ✓ تواجد بعض البنوك كمؤسسات مقيدة في البورصة، ويعد هنا تقرير المراجع الخارجي مهما للمتعاملين فيها وأساسا لاتخاذ قراراتهم المالية.

كلما كانت تقارير مراجعة الحسابات للبنوك نظيفة، كلما زاد مستوى ثقة المؤسسات التمويلية الدولية والمستثمرين الأجانب، وهذا يدعم الاقتصاد الوطني.

وبصفة عامة تتجلى أهمية التدقيق في كونه يعد صمام أمان للمنظمة البنكية من عديد المخاطر والأزمات، وهو ما سينعكس إيجابا على اقتصاد الدولة ككل، فالتدقيق البنكي يساهم إضافة إلى التدقيق الداخلي ورقابة البنك المركزي، في الرفع من كفاءة وفعالية البنوك في تقديم الخدمات المصرفية ويساهم كذلك في حماية أموال المودعين.[22]

[21] حورة برحايل أهمية التدقيق البنكي في تشغيل جودة المعلومات المالية جامعة ام البواقي ص 22.
[22] حورة برحايل أهمية التدقيق البنكي في تشغيل جودة المعلومات المالية جامعة ام البواقي ص 22.

➢ **المطلب الثاني: أهداف التدقيق البنكي**

هناك نوعين من الأهداف: أهداف تقليدا وأخرى حديثة أو متطورة.

الأهداف التقليدية: بدورها تتفرع إلى:

أ- أهداف رئيسية:

-التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
-إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدل مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب-أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد الوعاء الضريبي.
- تقديم التقارير المختلفة وملا الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

ت- الأهداف الحديثة:

مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

- تقييم نتائج الأعمال ووفقا للنتائج المرسومة.

- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي المؤسسة.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع .[23]

كما أنه هناك أهداف أخرى:

- التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الخطأ أو التزوير والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية.

[23] خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية طبعة 7 دار وائل للنشر الأردن 2003ص 167

- التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفينة سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير.

- دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لان المراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

ومن خلال هذه الأهداف العامة للمراجعة يمكن استخراج أهداف عملية وميدانية نذكر منها:

أولا:الشمولية:

نقصد بهذا المعيار أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيمنا بعد من تسجيلها محاسبيا عدم وجود هذه الوثيقة الأولية يجعل من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية.

ثانيا: الوجود

هو أن كل العمليات المسجلة لها وجود مالي ونقصد بمبدأ الوجود أن كل العناصر المادية في المؤسسة (استثمارات ،مخزونات) لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى (الديون ، النفقات ،الإرادات) يتأكد المراجع أيضا من وجودها أي من واقعيتها بحيث إلى تمثل حقوقنا أو ديواننا أو إيرادات أو نفقات وهمية.

ثالثا: الملكية

نقصد بمبدأ الملكية أن كل الأصول التي تظهر فني الميزانية هي ملك للمؤسسة فعل أي هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لنم تدمج للأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة لكنها موجودة في الخارج

قد تم تسجيلها أيضا تعتبر كل الحقوق التي ليست ملك للمؤسسة كالتزامات خارج الميزانية ولابد أن تقيد في دفاتر خاصة تبين طبيعتها هذا بحيث إذ لم تكن الملكية للمؤسسة لا يحق لها تسجيلها في الوثائق المحاسبية ومن حق المراجع التأكد من صحة المالية وذلك بوجود مستند قانوني.

رابعا: التقييـم :

معنى هذا المبدأ هو أن كل العمليات التي تمت قد تم تقيمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن عملية التقييم طبقت بصفة ثابتة من دورة إلى أخرى.

خامسا: التسجيل المحاسبي:

نقصد بهذا المبدأ أن كل العمليات قد تم جمعها بطريقة صحيحة كما تم تسجيلها وتركيزها باحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وباعتماد طرق ثابتة من دورة إلى أخرى ونقصد بالتسجيل أن كل العمليات سجلت أي أدرجنا فيها ما يجب.

وأخيرا نتطرق إلي تطور دور وأهداف المراجعة تاريخيا من خلال النقاط التالية:

- قبل عام 1900م: كان الهدف من التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس و الأخطاء وكذلك كان التدقيق التفصيلي ولا وجود لنظام الرقابة الداخلية .

- ✓ من 1905م إلى 1940م: كان الهدف من التدقيق تحديد مدى صحة وسالمة المركز المالي بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب والأخطاء ولذلك بدأ الاهتمام بالرقابة الداخلية.
- ✓ من 1940م إلى 1960م: كان الهدف من التدقيق تحديد مدل سالمة المركز المالي وصحته وتم التحول نحو التدقيق اختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية .
- ✓ من 1960م حتى الآن: أضيفت أهداف عديدة من بينها :

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حقق من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى الأهداف المسطرة.

- تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصي كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي .

- تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشأ ت محل التدقيق.[24]

خلاصة الفصل :

إن التدقيق البنكي يتعدى وظيفته اكتشاف الغش والأخطاء وضبط البيانات المحاسبية ، حيث ظهرت صور جديدة مشرفة للمدقق الداخلي اتجاه الأفراد. وهو نشاط التقييم ومراجعة أعماليهم لمساعدة الإدارة في حكمها عن كيفية التنفيذ لأنشطة المختلفة وذلك من خلال تأسيس برنامج للتدقيق البنكي من خلال استقلاله التنظيمي لم ساعدتهم في تطوير وتحسين أعمالهم، كذلك توصيل المعلومات إلى الإدارة العليا والتوجيه والإرشاد و ذلك باستخدامه لمختلف الأدوات والتقنيات الخاصة بالمدقق البنكي مع أخذه بعين الاعتبار المعايير المتبعة دوليا ولابد أن يتسم بالأخلاقيات والمهارات اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق البنكي على أحسن وجو.

[24] خالد أمين عبد هلا علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية طبعة 7 دار وائل للنشر الأردن ص 465.

لإضافة قيمة وتحسين أداء المصارف ومساعدته في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم وتحسن فعالية عمليات إدارة المخاطر وذلك بالسير عمى ضمان التسيير الأمثل في المصارف لتفادي انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة.

الفصل الثاني

الإطار العام لإدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

إن البنك وسيط مالي يعمل من جهة على جمع مدخرات الأفراد والمؤسسات من خلال مختلف الودائع وفي المقابل يقوم بتحويل تلك الودائع أو المدخرات إلى قروض من خلال عمليات التمويل المختلفة. بالإضافة

إلى هذا النشاط الرئيسي فإن البنك يقوم بتأدية عدد كبير من الأنشطة الثانوية الأخرى، ومع تنامي التطور التقني في الصناعة المصرفية، وفي استخدام الوسائل الإلكترونية والأموال الإلكترونية، ازدادت وتنوعت الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك، كما ازداد تعقيد العمليات البنكية في سوق سمته المنافسة الشديدة، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

الفصل الثاني

- **المبحث الأول :الجانب النظري للمخاطر المصرفية.**
  - **المطلب الأول :تعريف المخاطر المصرفية.**

- ✓ **تعريف الخطر:** يقصد بالمخاطرة احتمال حدوث أحداث غير مرغوب فيها، فهناك من يعرفها بأنها احتمال انحراف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة أي أن المخاطرة تعني احتمال فشل مستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار.[25]

و قام آخرون بتعريف الخطر على أنه : الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين . وفي هذا التعريف بيان لنوع الخسارة حيث تم حصرها بأنها خسارة مادية قابلة للقياس بشكل كمي. و هناك تعاريف أخرى للخطر نذكر منها :

- التباين بين العوائد الفعلية و العوائد المتوقعة .

-التشتت بين النتائج الفعلية و النتائج المتوقعة .

احتمال اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة أو المأمولة.[26]

- ✓ **تعريف الخطر المصرفي:**

هناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر المصرفية و من أهمها أن هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك. و تنقسم المخاطرة إلى نوعين ، ما يخرج عن إرادة البنك و العميل معا كمخاطر التضخم، مخاطر الدورة الاقتصادية ، مخاطر تغير أسعار الفائدة و أسعار الصرف...الخ و منها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك وعميله ، وبصفة عامة يرتبط الخطر المصرفي بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.[27]

الفصل الثاني

- ✓ **تعريف إدارة المخاطر المصرفية :**

فيقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد و تقويم المخاطر ،و اختيار و إدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها ، فإدارة المخاطر إذن هي العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة

[25] طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوري ، عمان ، 2008 ،ص 212

[26] شقيري نوري موسى و آخرون ،إدارة المخاطر،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، 2012،ص ص -25. 26

[27] حبار عبد الرزاق ،الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3 ،2010-2011،ص .8

بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها و إدارتها و قياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها.

لقد تعرض الكثير من الباحثين إلى تعريف الخطر المصرفي وقد اختلفت طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث والهدف الذي يسعى لتحقيقه، ولتحديد مفهوم المخاطر المصرفية سنعرض بعض من تلك التعاريف كما يلي:

- ✓ **التعريف الأول :**الخطر أو المخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا.[28]
- ✓ **التعريف الثاني:** ويمكن تعريفها أيضا بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. وهي جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على تغير القيمة السوقية للبنك.[29]
- ✓ **التعريف الثالث:** كما تعرف على أنها الفشل في تحقيق العائد والتقلب في القيمة السوقية للبنك ويأتي الاهتمام بالمخاطر بسبب تذبذب في عائد على الموجودات حيث ينعكس ذلك في القيمة الاسمية لأسهم حيث يؤدي ذلك إلى تعرض أرباح لتقلبات الشديدة إثر التقلب الشديد في العوائد من شأنه أن يرفع المخاطر التي يتعرض لها المتعاملين مع البنك وحمايتهم.[30]
- ✓ **التعريف الرابع :**كما تعرف أيضا على أنها الآثار المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد وأن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد ر (أو تعني العقبات والصعوبات) على الربحية.

وتعني أيضا العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية والمخاطرة تتمثل عدم استطاعة السداد (وتمثل هده الخسارة بالنسبة) ما عليه من الديون، مما يستلزم خسارة رأس المال

[28]يدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001 ص24

[29]- بابكر يس بابكر، المخاطر المصرفية، أنواعها، مجلة الأموال، العدد6 ،سبتمبر2006 ،ص5

[30]دريد كامل الشيب

المقترض وتمثل هده الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة والمبالغ المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج وتضع وجود البنك واستمراره في خطر[31]

- **المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية.**

من أهم المخاطر المصرفية نذكر ما يلي :

1) المخاطر المالية : تخضع مجموعة المخاطر التي يشملها الخطر المالي الذي له علاقة مباشرة بالنشاط المصرفي و المالي للتنظيم الاحترازي في الغالب، و نفرق فيه بين المخاطر التالية :

- **خطر سعر الصرف:** يعرف خطر سعر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية) ، وتؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك الى نتائج يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية ، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فان البنك يحقق أرباحا ، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة .

- **خطر سعر الفائدة:** ويقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة ، فاذا ما تعاقد البنك مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق و بالتالي ار تفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطرة القرض المتفق عليه فذلك يعني أن المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.

- **خطر السيولة :**يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك مقابلة مسحوبات عملائه أو تلبية الطلب على منتجاته الائتمانية ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق

[31] ريس عبد الحق آخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصادية وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكينة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014 ،ص62

- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .
  التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال .[32]

2)مخاطر التوقيع أو مخاطر الأطراف المقابلة :

- **مخاطر العميل :** وتدعى كذلك بالمخاطر الائتمانية ،حيث يواجه البنك احتمالية التعرض لخسارة ناتجة عن عدم سداد العميل أو تأخره عن سداد الالتزامات المالية .

- **خطر ما بين البنوك:** يتعلق بعدم قدرة البنك على التسديد كزبون لدى بنك آخر ، ويعبر عن هذا الخطر على مستوى الاقتصاد الكلي بالخطر النظامي الذي من خلاله تظهر عدم قدرة مجموعة مالية كبيرة على التسديد لصالح مجموعة بنوك.

- **مخاطر الظروف الطارئة:** وهي المخاطر الناجمة عن الظروف العامة –اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو طبيعية وهي تتمثل فيما يلي :

- **الظروف الاقتصادية:** كالتعرض لهزات و أزمات اقتصادية عامة ، وصدور قرارات التأميم وقوانين الاستثمار الجديدة ، أو الضرائب بما يحقق أضرارا اقتصادية للبنك و المتعاملين معه .
- **الظروف السياسية**: كعدم الاستقرار السياسي في صورة حروب أو أزمات داخلية .
- **الظروف الاجتماعية :**كتغير التوازن في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع .
- **الظروف الطبيعية:** كالزلازل و البراكين.

3) المخاطر التجارية: قد يتعلق هذا الخطر بالصورة التجارية للبنك ، كما يتمثل في خسارة الزبائن ، أو فشل إطلاق و ترويج منتوج، أوسوء معالجة لاحتياجات الزبائن ، أو إشاعة عن البنك تضر بصورته .

الفصل الثاني

---

4) المخاطر التشغيلية و التقنية : تشمل هذه المخاطر الخسائر الناجمة عن أخطاء في المعالجة و تنفيذ العمليات اليومية للبنك (إدارية أو محاسبية) ، على سبيل المثال : مخالفات

[32] ريس عبد الحق آخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصادية وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، مكينة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014 ،ص62

داخليـة و خارجيـة ، مخالفـات قانونيـة ، مخالفات و أخطاء تجاه العملاء و المنتجـات ، خسـائر في الوسـائل الماديـة ، انقطـاع في النشـاط ، اخـتلال أو إفلاس في النظام ...الخ ، ويعـرف هـذا الخطـر كـذلك بتسـمية الخطـر العملـي و هـو يشـمل بالإضـافة الى مـا سـبق علـى خطـر معالجــة العمليــات البنكيــة باســتعمال الإعلام الآلي (في إعداد بــرامج الإعلام الآلي ، اســتغلالها و صــيانتها ، وفي تشغيل و تنفيذ و معالجة العمليات اليومية ، وخطر الاتصال قد يؤدي إلى إفشاء السر المهني).[33]

الفصل الثاني

الجدول رقم (01): أنواع المخاطر المصرفية مع شرخ مختصر لكل منها.

[33] براهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2006،ص38

نوع المخاطر	شرح مختصر
المخاطر الائتمانية	تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.
مخاطر السيولة	إمكانية ارتفاع طلبات المودعين لاسترجاع أموالهم المودعة في البنك.
مخاطر أسعار الصرف	تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية .
مخاطر التشغيل	تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية.
مخاطر رأس المال	المدى الذي يمكن أن تتدنى إليه قيمة الموجودات قبل أن يكون لذلك التدني أثر في حقوق المودعين.
خطر الخزينة	التزايد الهائل في طلبات القروض المقدمة من الزبائن وعدم ملاءمتها مع طلبات المودعين بسحب أموالهم.
خطر سعر الفائدة	تقلبات في السعر والخسارة المحتملة للبنك الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة.
مخاطر السمعة	الفشل في التشغيل السليم للمصرف بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك.
خطر التضخم	انخفاض في القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض والفوائد التي يحصل عليها البنك.
الخطر الاستراتيجي	غياب أو سوء توجيه استراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصا مع المنافسة كبيرة.
الخطر التنظيمي	تحمل البنك غرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في التشريعات المنظمة للنشاط البنكي.
مخاطر العمل المصرفي الدولي	احتمال خسارة مالية نتيجة مشكلات تتعلق بالاقتصاد الكلي للقطر المعني، أو نتيجة أسباب سياسية.
مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية	عدم التأمين الكافي للنظم وإساءة الاستخدام من قبل العملاء وعدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة.

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على المرجع : شعبان فرج،العمليات المصرفية وإدارة المخاطر،دراسة موجهة لطلبة الماستر،جامعة البويرة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر،السنة 2013،ص64،ص.7

الفصل الثاني

المبحث الثاني : وظائف و المبادئ و قواعد إدارة المخاطر المصرفية .

المطلب الأول :وظائف إدارة المخاطر المصرفية.

تتمثل وظائف إدارة المخاطر في البنوك فيما يلي :

- تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل ، لهذا تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنها بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية ، دون النظر إلى المفاضلة بين العائد و المخاطرة .

- إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية و الميزة التنافسية ، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر ، و بالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي و المستقبلي فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء.

- تشمل إدارة المخاطر ليس فقط لتحوط من المخاطر ما إن تم اتخاذ القرارات ، لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار و ليس بعدها .

- إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها فإدارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير.

يلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية تقييم المخاطر من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول لإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح، وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية استجابة الإدارة للمخاطر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر. ذلك بالاستناد إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره. ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دورا هام من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، ويقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في تحقيق أو التخلص من المخاطر المحتملة، من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط واستراتيجيات وأهداف البنك. ويقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعال ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضا لنشاط التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي:

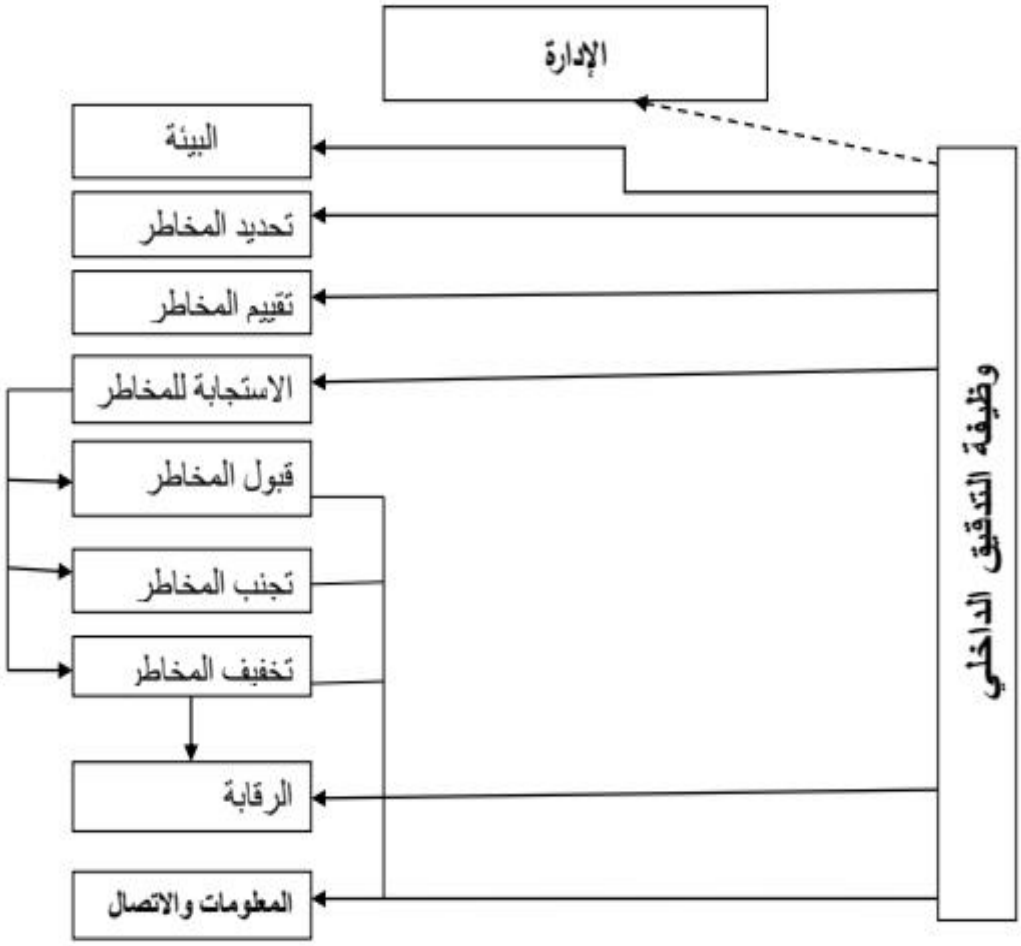

المصدر: (البريجمي، 2012 ،ص83)

من خلال الشكل نلاحظ لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في الحد من المخاطر من خلال القيام بتحليلها وتقييمها حالة تحققها فعال وكذلك التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الجيدة إلى مجلس الإدارة.

1 -مسؤولية مجلس الإدارة و الإدارة العليا :

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك و يجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها و الموافقة عليها، و يجب أن تتضمن سياسات تعريف أو تحديد المخاطر و أساليب أو منهجيات قياس و الرقابة على المخاطر.

2 -إطار إدارة المخاطر :

يجب أن يكون لدى البنك إطار يتصف بالفاعلية و الشمول والاتساق و يجب أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين و لدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

3 - تكامل إدارة المخاطر :

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة و فهمها و إدارتها بصورة سليمة ، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية و متكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك.

4 -محاسبة خطوط الأعمال :

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل : نشاط التجزئة و نشاط الشركات ... الخ ، لذا فإن المسئولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسئولين عن إدارة المخاطر مصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

5 -تقييم و قياس المخاطر :

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، و حيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية و يجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة و غير المتوقعة.

6 -المراجعة المستقلة :

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة و الخبرة الكافية لتقييم المخاطر و اختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر و تقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

7 -التخطيط للطوارئ :

يجب أن تكون هناك سياسات و عمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث و الظروف الطارئة أو غير العادية و يجب أن تختبر جودة هذه السياسات و العمليات. هذه الأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية و يجب أن تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة و سلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر.

من الجدير بالذكر أنه يوجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك و خلال المراحل الزمنية المختلفة و ذلك تبعا للعوامل التالية :

- حجم أنشطة البنوك.
- طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك. درجة تعقيد أعمال و أنشطة البنك.
- الأساليب و الأدوات المتاحة للبنك.[34]

❖ المبحث الثالث: آليات إدارة المخاطر المصرفية.

[34] مفتح دمحم عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي لمنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ،ص 116

➢ **المطلب الأول :عوامل وأسباب ظهور المخاطر المصرفية .**

هناك عدة أسباب وعوامل أثرت في المخاطر المصرفية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

- **التغيرات النظامية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيود تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة.

-**عدم الاستقرار العوامل الخارجية:** أدى إلى عدم استقرار أسعار الفائدة وتغير الشديد في أسعار العمولات على أثر اتفاقية، يؤدي ذلك إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو تحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك لعديد من الأدوات للتغطية المستقبلية لكن في مقابل خلق مخاطر من نوع أخر أضيفت إلى المخاطر البنكية.

- **المنافسة:** فمن تزايد العمولة المالية ووصول المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هده الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على مجودتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

- **التطورات التكنولوجية:** حيث أن عمليات التحويل الإلكتروني للأصول وبطاقات البلاستكية أهم مظاهر الثورة المعلومات هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك لتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

- عدم الشفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق ونطاق صلاحية القوانين والتشريعات الحالية.
- التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية والمصرفية خاصة في ظل الإدخال المتزايد للمنتجات والخدمات المالية والمصرفية الجديدة إلى السوق، مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطر لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

- الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى الجهات الخارجية لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات ومشروعات مشتركة جديدة مع المؤسسات الغير المصرفية مما يؤدي إلى حدوث مخاطرة التشغيل.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى الأسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمة السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.[35]

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر المصرفية.

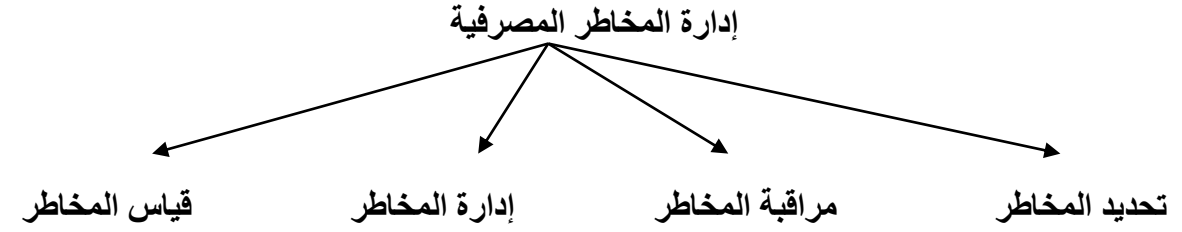

مصدر: من إعداد الطالب.

1 -مراقبة المخاطر: عبارة عن إجراءات التي تنجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء، إذا تقوم مراقبة إدارة المخاطر بإعداد التقارير عن تقييم حجم المخاطر لمحفظة والقروض الموجودة ممارسة إدارة المخاطر وتقسيمها ويكون ذلك بشكل منتظم ومستمر.

2 -إدارة المخاطر: تكون من خلال إدارة المخاطر المرتبطة بالعائد المستهدف من خلال عناصر أساسية تتعلق بطرق التسعير وأدوات المنافسة والتأمين.

3 -قياس المخاطر: يهدف إلى قياس حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك والتي تربط بين تقلبات الأرباح أو رأس المال.

4 -تحديد المخاطر: يتم من خلالها تحديد أنواع المخاطر والعمليات المصرفية التي تتعرض لها المخاطر وتقييم المخاطر الحالية المستقبلية.

الفصل الثاني

[35] رايس عبد الحق وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014 ،ص77

المطلب الثاني :خطوات و إجراءات وأساليب الحد من المخـاطر المصرفية .

يمكن إدارة المخاطر المصرفية من خلال الخطوات التالية:

1 -تحديد الهدف: تمثل الخطوة الأولى في إدارة المخاطر في تقارير ما تود المنظمة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة والوصول إلى أقصى فائدة من التقنيات المرتبطة بالإدارة حيث أن الهدف الأساسي للإدارة هو حماية كفاءة أنشطة المنشأة لتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة هذا الهدف يضمن أمرين هما:

- تجنب الخسائر الضخمة التي يمكن أن تعيق المنشأة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها الإفلاس

- حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الأشخاص مثل الوفاة والإصابة والمرض.

2 -اكتشاف الخطر: ويتم دلك من خلال وجود إدارة داخل مشروع إدارة المخاطر وتقوم هده الإدارة بدراسة أوجه النشاط المختلفة بالمشروع من إنتاج وتخزين وشراء والبيع والتمويل واختبار العاملين وتدريبهم وذلك بهدف اكتشاف الأخطار التي تعرض لها المشروع ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمشروع تقوم إدارة المخاطر بإعداد التبويب شامل لأخطار المختلفة التي يتوقع إن يوجهها المشروع في مراحل نشاطاته المختلفة.

3 -تقييم المخاطر: يشتمل على:

- تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه.

- وضع حدود قصوى لما يكون البنك قادر على تحمل من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

حيث يجب على إدارة المخاطر تقييم هده المخاطر التي يتم اكتشافها وتحديدها ويقصد هذا التقييم إعطاء الأوليات لأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويبها في مجموعات.

4 -تحديد المبادئ واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر لإتحاد القرار: بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر على حدة، وهناك مدخلان أساسين لتعامل مع الإخطار التي تواجه الفرد والمؤسسة.[36]

الفصل الثاني

- **إجراءات وأساليب الحد من المخـاطر المصرفية :**

[36]إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق التقد العربي، أبو ظبي 2006

هي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن. وبالتالي فان إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

إن هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس:

الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.

وضع حد للمخاطرة: وهذا حسب نوع وصنف القرض.

التنوع: وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين. وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر المصرفية إلى نوعين:

التسيير العلاجي: يتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية. والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

التسيير الوقائي: يتمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.
أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

أولا: توزيع خطر القرض بين البنوك

إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لأخر ويتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

1 -الأسلوب الرسمي: إن الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح ومريح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة. ويشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل والحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات،.....الخ.

2 -الأسلوب غير الرسمي: بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاوريه لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي.

عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

ثانيا: التعامل مع عدة تعاملين :

تفاديا لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فانه يلجا إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ثالثا: عدم التوسع في منح القروض :

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه أن يراعي إمكانياته المالية وبما يتناسب وقدرته على استرجاع هذه القروض،و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

رابعا: تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك :

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار وبالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري والمحاسبي، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض، ثم الأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.[37]

الفصل الثاني

- **استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية.**

هناك عدة استراتيجيات لإدارة المخاطر المصرفية نذكر منها:

[37] احمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات والمخاطر، بدون طبعة، دار الكتب الحديث، ص 283

1) تجنب المخاطر: ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة وينشأ نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة ورفض قبول خطر معين، مثال ذلك تجنب الاستثمار في وعاء الادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري أقل خطورة، أو امتناع البنك عن منح قروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر. الائتمانية أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة استخدم أسلوب تجنب المخاطر بشكل مكثف سيؤدي ذلك إلى فقدان البنك الكثيرة من الفرص لتحقيق الأرباح.[38]

2) تقليل المخاطر: وتستعمل البنك العديد من الأدوات نذكر منها:

1- سياسة التنويع: عندما تظهر مشكلة الزيادة في عدد القروض التي تتصف بالمخاطر المالية يمكن التغلب عليها من خلال التنويع، لذلك فإن البنك لا بد عليها من القيام بتنويع اتجاهات قروضها فلا تمنح معظمها إلى قطاع واحد دون القطاعات الأخرى، حيث تقوم بتنويع محفظة قروضها في القطاع الواحد على أكثر من مشروع حتى تتفادى المخاطر التي تترتب عن ذلك فإذا تعرض قطاع إلى خسائر وأزمات مالية يعوضه قطاع آخر.[39]

2 - الضمانات: إن تقديم القروض في طرف البنك لا بد أن تقابله ضمانات كافية لتعويض الأموال غير المسددة من قبل العميل، وبما أن للضمانات أهمية كبيرة في منح الائتمان فهي عبارة عن وسيمة أمان يحبذها البنك ويشترط وجودها عند منحه ل الائتمان ، وتعتبر هذه الطريقة من أهم الإجراءات الوقائية لمواجهة المخاطر الائتمانية عند تعثر العميل والتقليل منها، وعادة ما يركز البنك على نوعين الضمانات تتمثل في:

- الضمانات الشخصية: والتي تركز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعيدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وتضم الضمانات الشخصية الكافلات والضمان الاحتياطي.

- الضمانات الحقيقية: على خالك الضمانات الشخصية، ترتكز الضمانات الحقيقية عمى موضوع الشيء المقدم للضمان وتعطى على سبيل الرهن لا على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد

[38] بن علي بلعزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07 ،2009 ،ص 335
[39] صادق ارشد الشمري، إدارة المصارف -الوقائع والتطبيقات العلمية-، مرجع سبق ذكره، ص 197

الائتمان ويقوم البنك ببيعه في حالة التأكد من استحالة استرداده، وتضم الضمانات الحقيقية كل من الرهن الحيازي والرهن العقاري.

3 -الاستعلام المصرفي: قبل منح المصرف للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عف وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفق الشروط المتفق عليها، وذلك إما من خلال طلب إجراء مقابلة مع طالب الائتمان أو من مصادر المصرف الداخلية أو مصادره الخارجية أو من خلال إجراء تحميل للقوائم المالية للسنوات السابقة للمؤسسات المالية طالبة الائتمان[40].

4 -تكوين المؤونات: أو المخصصات لمواجهة الخسائر الناتجة عن الديون الرديئة، حيث يتعين على البنك أن تقوم بتصنيف أصولها نوعيا وفقا لمعيار محدد وتكوين حد معين من المخصصات لمقابلة الخسائر المحتملة.[41]

5 -الرقابة عمى المخاطر: وتكون إما رقابة داخلية تقوم على توفير نظام داخلي يسمح بإيجاد نظام مستقل لمراجعة الائتمان يحدد مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ويحدد مدى جودة المحفظة، كفاية المخصصات ومدى سالمة نظام التقييم الداخلي للعملاء، كما أن هذا النظام الداخلي يسمح بالإبلاغ عن نتائج المراجعة وأية استثناءات في منح الائتمان في الوقت المناسب، أو رقابة خارجية يمارسها البنك المركزي على البنك لمتأكد من مدى التزامها بالقوانين والضوابط الرقابية والقواعد الاحترازية وهذا ما يؤدي إلى التقليل من التعرض للمخاطر المصرفية[42]

الفصل الثاني

ثالثا: نقل المخاطر: وتتم عملية نقل المخاطر من خلال تحويلها إلى طرف آخر وذلك بإتباع أحد الأساليب التالية:

[40] الطاهر لطرش تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص- 165 - ص 172

[41] دمحمد طرشي، دور فعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السالمة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل البنكي، مجلة الاقتصادية الجديدة ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 7 ،2013 ،ص 8.

[42] منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 - 21 أكتوبر 2009

1 -التأمين: إن شراء التأمين هو إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يتمثل في شركة التأمين مقابل أقساط، بذلك يتم نقل النتائج المالية المتوقعة عف الخسارة إلى جهة تقبل تحمل الخسارة، ويعتبر إحدى أهم الوسائل للتحوط من خطر عدم التسديد حيث يلتزم البنك متعامليه الاقتصاديين على التأمين حتى تتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

2 -التوريق: أو ما يسمى بالتسديد وهو أيضا تحويل أصول مالية غير سائمة كالقروض إلى أوراق مالية قابلة لمتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين عن السداد من خالا التزامه العام للوفاء بالدين، ويستخدم التوريق في التحوط ضد المخاطر خاصة مخاطر السيولة و المخاطر الائتمانية، ويمكن إبراز ذلك من خلال:[43]

- ✓ رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورتها عف طريق تحويل الأصول غير السائمة إلى أصول سائمة لإعادة توظيفها مر ة أخرى، مما يساعد عمى توسيع حجـ أعمـا المنشآت بدون الحاجة إلى زيادة حقوق الملكية.
- ✓ تسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بضمان الرهون العقارية وشروط وأسعار أفضل وفترات سداد أطول.
- ✓ تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية.
- ✓ رفع مقدرة البنك على التمويل من خلال رفع نسبة رأس المال بدليل أن التوريق يسمح بتحويل الديون إلى سندات.
- ✓ تقليل المخاطر الائتمانية للأصول من خلال توزيع المخاطر المالية عمى قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.
- ✓ انحصار احتمالات تعرض المستثمرين لأخطار مالية.
- ✓ تخفيف وطأة المديونية مما يساعد في تحقيق معدلات أعلى لرأس المال.

- ✓ التوريق أداة تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنه تتطلب العديد من الإجراءات

[43] هشام حرير وآخروف، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة ألولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 78 ص، 2014.

ودخول العديد من المؤسسات في علمية الإقراض مما يوفر العديد من المعلومات في السوق لإنجاح عمليات التمويل.

3 -المشتقات المالية: يمكن تعريف المشتقات المالية كأنها عقود مالية تشتق من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد مثل السندات والأسهم والنقد الأجنبي والذهب وغيره من السلع والتي تسمح بتحقيق مكاسب أو خسائر حسب أداء أصل موضوع العقد وهي تتعلق ببنود خارج الميزانية، ويتم التعامل بها من خلال الأسواق المنظمة وغير المنظمة، وهناك عدة أنواع من المشتقات المالية أبرزها عقود الخيار والعقود الآجلة والمستقبليات والمبادلة.

إن الهدف من المشتقات هو التحوط ضد المخاطر عف طريق نقلها والتي تنشأ عن عدم ثبات أسعار العديد من العناصر منها أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والسمع، وبذلك فهي وسلة هامة اعتمدتها البنك لإدارة مخاطر السيولة وتقلبات السوق لتحتل مكانة بارزة في الأسواق المالية.[44]

خلاصة الفصل :

تعبر المخاطر المصرفية عن احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، واحتمال وقوع أحداث مستقبلية لديها القدرة على التأثير تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ الإستراتيجية.

[44]زيدان رمضان، محفوظ جودت، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل لمنشر، الأردن، 2006 ،ص 287

وتعد البنوك إحدى المؤسسات المالية التي تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح، لكن في ظل التطورات التي شهدتها الساحة العالمية وظهور ما يسمى بالعولمة والتي مست جميع المجالات، وجدت نفسها في بيئة ديناميكية تغزوها مخاطر مالية وأخرى غير مالية، وظهور الإبداع المالي والابتكارات المالية، إذ أصبحت البنوك ملزمة على التعامل معها، لأن عدم التعامل مع المخاطر معناه عدم الحصول على عائد أكبر، هذا ما أدى بالسلطات الرقابة على زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية وذلك من أجل إيجاد توازن ما بين فرصة الحصول عائد أكبر ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها ومحاولة لتكيف معها، وذلك من خلال تحديد مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات والتي يجب على البنوك الالتزام بها عند تعاملها مع المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار وضعيا المالي، فتسعى هذه الإدارة إلى تجنب أو التقليل منها و من آثارها السلبية وبأقل تكلفة ممكنة.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث : تحليل واقع مساهمة التدقيق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية على مستوى البنك (BNA) بمستغانم

تمهيد:

بعد أن تم التعرض في الفصول السابقة إلى الإطار النظري للدراسة من خلال الإطلاع على التدقيق البنكي في إدارة المخاطر في البنوك، يمثل هذا الفصل حلقة وصل بني ما تم طرحه نظريا في الفصول

السابقة وبين ما تقوم به من دراسة عملية لمتغيرات الدراسة، إذ تعد الدراسة الميدانية وسيلة هامة ليستطيع الباحث من خلالها أن يتوصل إلى حقائق وجمع معلومات من الواقع وهذا من اجل أن تستوضح أكثر طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

وسنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري، وذلك بغرض معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي يف إدارة المخاطر المصرفية.

وتحصيلا لما ذكر أعلاه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثالث مباحث تمثلت فيما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري. وكالة مستغانم BNA.

المبحث الثاني :التدقيق البنكي والمخاطر التي تواجه البنك الوطني الجزائري.

المبحث الثالث: أداة الدراسة وتفسير نتائجها.

❖ المبحث الأول: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري. وكالة مستغانم. BNA.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك الرائدة وذلك نظرا لأهميتها البالغة والتي شملت جميع

القطاعات، حيث كان ولازال من البنوك التي لها دور فعال على مستوى النشاط المقدم من طرف البنوك، وعليه سيتم يف هذا المبحث عرض للبنك الوطني الجزائري.

❖ **المطلب الأول: نشأة وتطور ومفهوم البنك الوطني الجزائري BNA .**

نشأ البنك الوطني الجزائري يف: 1966/06/13 والمادة الخامسة من إنشائه تنص على:

أولويات نشاطه، حيث كان أول بنك في الجزائر مستقل وهو مؤسسة مالية عمومية تنتمي إلى المؤسسات ذات الأسهم، ولقد نشأ بعد تأمين البنوك ذات الأنشطة المتشابهة والتي كانت تنشط ضمن مجموعة البنوك الفرنسية وتتمثل هاته في :

- البنك العقاري الجزائري والذي أدمج مع تونس وكان بتاريخ:1966/07/01ويضم 133 فرع

- القرض الصناعي والتجاري تم إدماجه في سنة: 1966/07/01.

- البنك الوطني الإفريقي للتجارة والصناعة مت إدماجه في: 1968/0101.

- بنك باريس والبلاد المنخفضة مت إدماجه في: ماي 1986.

- مصرف الخصم بمعسكر تم إدماجه في: جوان 1986.

ويتواجد مقر البنك الوطني الجزائري بالجزائر العاصمة: 08 شارع أرنيستو شيغيفارة ويقدر رأس ماله ب: أربعة ملايير ومائة وستون مليون دينار جزائري00.00000000 416مسجل بالسجل التجاري رقم17813.84 لمدة تقدر ب: 99 عاما انطلاقا من تاريخ تسجيله وله عدة وكالات مختلفة عبر التراب الوطني.

❖ **المطلب الثاني: مراحل تطور البنك الوطني الجزائري BNA.**

1 -مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية1962 - 1988 :

بعد لاستقلال مل يكن هناك أكثر من 20 بنكا على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسرية فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميم يضم:

البنك المركزي الجزائريBCA :أنشأ يف 1962/12/13.

الصندوق الجزائري للتنميةCAD : أنشأ يف 1963/05/07.

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP : أنشأ في 1964/08/10.

وعملت الدولة الجزائرية بعد استقلالها على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة الجزائرية المستقلة وكان هلا ذلك في أفريل 1964 واجتهدت إلى تأميم جميع البنوك التجارية والأجنبية وشراءها في سنة 1966 لإقامة نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري BNA وأنشأ بمرسوم 66 – 178 بتاريخ 13 جوان 1966.

2 -مرحلة ما بعد الصالحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10،المؤرخ في 1990/04/14 ،الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين الناتجة عن الصالحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988 ،حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع باستقلالية في التسيير، وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد كما أهنا أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.
قد فتح قانون النقد والقرض 90-10 المجال لتوسيع النظام المصرفي بواسطة القطاع الخاص والمختلط والذي يشمل مجموعة من البنوك الخاصة والمختلطة وشركات التامين الخاصة.

وفيما يلي مخطط النظام المصرفي الجزائري:

الفصل الثالث

المخطط رقم (01) الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري BNA

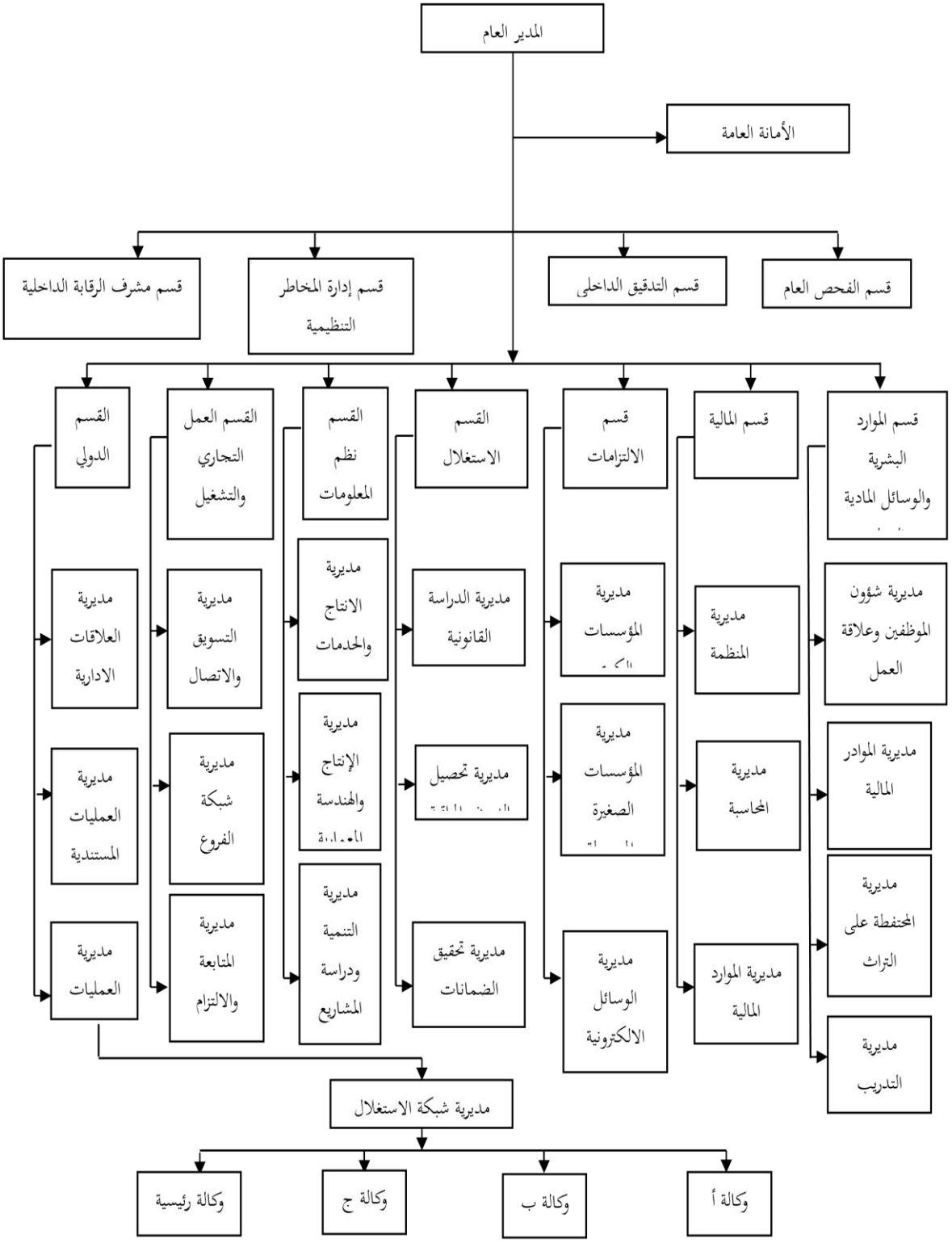

المصدر: موقع البنك على الرابط:

http://www.bna.dz/organigramme.html le 19/05/2020 a 19:29

الفصل الثالث

من خلال الهيكل التنظيمي للبنك ، يمكن ملاحظة أن البنك يولي أهمية كبيرة لأنظمة الرقابة الداخلية ، ويضعها ضمن رأس هرمه ، بينما يعنى قسم إدارة المخاطر التنظيمية بالتعرف على المخاطر ؛ وتجنبها أو محاولة التقليل منها . بإتباع الأساليب الوقائية والعلاجية ، كما يحوي على عدة مديريات من بينها:مديرية الدراسات القانونية ؛ مديرية الإنتاج والخدمات ؛ مديرية التسويق والاتصال.وتتفرع شبكة مديرية الاستغلال من مديرية العمليات ، ومن مديرية شبكة الاستغلال تتفرع الوكالات حسب تصنيفها ، إلى وكالات رئيسية ووكالات عادية .

إن البنوك العاملة في الجزائر سواء كانت عمومية أو خاصة، الأجنبية منها والعربية بقيامها هذه الخطوة المهمة، وهي المساهمة (ولو إجباريا بإيعاز من البنك المركزي) في إنشاء وتمويل شركة ضمان الودائع البنكية فقد عدلت من مسارها في اتجاه حوكمة البنوك، عملا بالقواعد المنصوص عليها إقليميا وعالميا من قبل هيئات فاعلة ومؤثرة في الهيكل المالي العالمي، على سبيل المثال: بنك التسويات الدولية،لجنة بازل للرقابة المصرفية،الجمعية الدولية لضامني الودائع،مجموعة الشر ق الأوسط وشمال إفريقيا لضمان الودائع،...الخ.وهذا ما سيجعل علاقاتها المالية أكثر سلاسة؛ خاصة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان لا ينفكان من وضع الشروط تلو الشروط لكل دولة تحاول مجارات الدول العظمى إقراضا أو اقتراضا.

❖ **المبحث الثاني: التدقيق البنكي والمخاطر التي تواجه البنك الوطني الجزائري.**

➢ **المطلب الأول :تعريف البنك الوطني الجزائري.**

يعد البنك الوطني الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر وكما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي ظهر بعد التأميم ولا يمكن أن ندرك نشأة هذا البنك إلا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خالا المرحلتين الأساسيتين قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1966 وبدأ نشاطه على أساس 51 وكالة مأخوذة من القرض المالي وبرأس مال قدره 20مليون دينار جزائري.

بالإضافة إلى تمويل البنك الوطني الجزائري لقطاع الصناعة والتجارة الزراعة، وذلك إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1988،

➢ **المطلب الثاني :الإجراءات التدقيق البنكي على المخاطر في البنك:**

إن إجراءات التدقيق تطبق على جميع التحقيقات والنصوص الخاصة بكل مهام التدقيق والتي تهدف إلى التأكد من مصداقية وصحة المعلومات في المؤسسة ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر وتفعيل إدارتها، وتتمثل خطوات إجراء مهمة التدقيق البنكي على المخاطر في:

- اكتساب معرفة عامة حول طبيعة المصرف من خلال البحث عن جميع المعلومات التي تخصه وذلك من خلال الوثائق والمستندات الموجودة عمى مستوى المصرف.
- تحديد أهداف المهمة المتمثلة في عملية تقييم النظام الرقابي ومدى فعاليته وتقويم إدارة المخاطر.
- تحديد العمليات الأكثر عرضة لمخطر وتقييم درجة أهمية هذه المخاطر.

إعداد برنامج وخطة للتدقيق مع الأخذ بعين الاعتبار مايلي:

- ✓ أن تكون الخطة واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف وشاملة لكافة الأنشطة.
- ✓ مراعاة المدقق لمتطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية وموافقة لجنة التدقيق على خطة التدقيق.
- ✓ تنفيذ مهمة التدقيق والتي تتم على أساس المعلومات المحصل عليها في المراحل السابقة مع مراعاة وقت وامتداد حدود التدقيق.

كما يقوم المدقق البنكي باختيار التقنيات والوسائل الملائمة لتنفيذ كاستجواب أفراد معينة أو اللجوء إلى العينات الإحصائية والملاحظات العينية.

- ✓ بعد أن يتم تنفيذ الخطة يكون باستطاعة المدقق البنكي تمييز مواطن القوة ومواطن الضعف وهذا ما يساعد في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم النصائح والاستشارة للإدارة العليا.

- ✓ إعداد تقرير نهائي شامل للتدقيق الذي قام به طيلة فترة المهمة حيث يصبح هذا التقرير وثيقة رسمية ومصدرا للمعلومات كما يحتوي عمى نقاط مهمة تفيد كلا من المدققين والمسيرين على حد سواء.

ما عن شكل التقرير، عموما يكون عمى النحو التالي:

- ✓ صفحة أو مستند الإرسال.
- ✓ فهرس، مقدمة، خلاصة.
- ✓ نص التقرير ونجد فيه عرض النتائج والتوصيات.
- ✓ الخاتمة: خطة التدقيق المتبعة والتدخلات، الملاحق.

❖ **المبحث الثالث: أداة الدراسة وتفسير نتائجها.**

بعد أن تم التعريف بالبنك الوطني الجزائري ثم عرفنا وكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم وتطرقنا باختصار إلى خطوات إجراءات التدقيق البنكي في البنك، بقي لدينا الجانب الميداني لهذا البحث لدراسة واقعه في الجزائري.

➢ **المطلب الأول: أداة الدراسة**

تتمثل أداة الدراسة في استبيان تم تصميم أسئلته لمعرفة دور أو مساهمة التدقيق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في وكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم وهذه في الإشكالية الرئيسية التي نسعى إلى

حلها والإجابة عليها، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة والمتمثلة في 24 إطار بوكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم، ومن أجل عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها فقد اعتمدنا على مجموعة من الأساليب الإحصائية، والتي تحصلنا على نتائجها من الاستبيانات المسترجعة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss.

- **الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة وهي كالآتي:**

- الجنس.

- العمر.

- المستوى الدراسي.

- سنوات الخبرة.

- التخصص العلمي.

- **الجزء الثاني: يتكون من ثالث محاور تم صياغتها كآلتي:**

- **المحور الأول:** مدى مساهمة المدقق البنكي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات في البنك مع التزامه بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر.

- **المحور الثاني:** مدى مساهمة المدقق البنكي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.

- **المحور الثالث**: مدى مساهمة المدقق البنكي مع الإدارة في الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.

المطلب الثاني: تفسير نتائج الدراسة

نقوم بتفسر نتائج الدراسة بالتعبير عن النتائج المتحصل عليها من إجابات الاستبيان كما حسب مخرجات SPSS على النحو التالي

الجدول 1 .البيانات الشخصية للعينة الجزء الأول:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	13	%54.16
أنثى	11	%45.84
المجموع	24	%100

من خلال الجدول1 نلاحظ أن نسبة العاملين في وكالة البنك الوطني الجزائري بمستغانم من الذكور الذين أجابوا على الاستبيان هو 16.54 % والإناث 84.45 % وهذان النسبتين يبدوان متقاربان أي لا يزيد عدد الذكور عن الإناث إلا بنسبة قليلة 32.8.%.

الجدول 2 : مخرجاتspss فيما يخص العمر.

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	5	%20.83
من 30 إلى 40 سنة	9	%37.5
من 41 إلى 50 سنة	6	%25
أكثر من 50 سنة	4	%16.66
المجموع	24	%100

من خلال الجدول2 نلاحظ أكبر نسبة للعمال في البنك من الفئة العمرية 30إلى 40 سنة ب5.37 %ثم بعدها من الفئة العمرية 41إلى 50 سنة ألن العامل الذي يكون في الفترة العمرية من 30 إلى 50 يتميز بالخبرة والقدرة على ممارسة مختلف المهام الخاصة بالبنك خاصة التدقيق وإدارة المخاطر وهي المهام التي فيها جيد عقلي وفكري ودقة ورزانة وحسن تسيير ثم بعدها الفئة العمرية أقل من 30 وهي أقل من الفئتين السابقتين نظرا لصغر السن قد تكون هذه الفئة تتميز بقمة الخبرة وفي الأخير الفئة العمرية الأكثر من 50 سنة و ذلك لقمة قدرتها على تحمل المهم الخاصة بالعمل بالبنك وكما قمنا سابقا خاصة مهمة التدقيق وإدارة المخاطر.

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة
ثانوي	9	%37.5
ليسانس	14	%58.33
ما جيستير	1	%4.16
دكتورة	0	0
المجموع	24	%100

من خلال الجدول 3 نلاحظ أن أعمى نسبة من عينة الدراسة من المستوى ليسانس ب33.58% وهذا شيء إيجابي لأنه مستوى لابأس به ثم بعدها المستوى الثانوي بنسبة 5.37 % وهو مستوى أدنى من المستويات الأخرى لكن يمكن أن يكون لو تأثير إيجابي في عمل البنك ألن مع اكتسابه الخبرة ستكون لو مصداقية في أجوبته على الاستبيان ثم يبقى فرد واحد من العينة مستوى ماجستير ورغم أنه الوحيد الذي يمثل مستوى الماجستير فإن إجاباته يمكن الاستفادة منها في الاستبيان وفي الأخير انعدام وجود مستوى الدكتوراه لتبقى العينة متكونة من المستويات المذكورة سابق و يمكن الاعتماد عليها لأن لديها كفاءة علمية تؤهلهم للإجابة بأمانة على فقرات الاستبيان.

الجدول 4 : مخرجات spss فيما يخص سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	%25
من 5 إلى 10 سنوات	6	%25
إكثر من 11 سنة	12	%50
المجموع	24	%100

من خلال الجدول3-4 نلاحظ أن 50 %من عينة الدراسة سنوات خبرتها أكثر من 11سنة و25 %الذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات و25 %الذين سنوات خبرتم من 5 إلى 10 سنوات، وهذا ما يعكس مدى

قدرتهم على فهم موضوع الدارسة وإدراكهم لدور المدقق البنكي في إدارة المخاطر إضافة إلى ذلك القيام بمهامهم على أكمل وجه.

الجدول 5 : مخرجاتspss فيما يخص التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة و تدقيق	3	%12.5
مالية و محاسبة	8	%33.33
إدارة الأعمال	5	%20.83
أخر	8	%33.33
المجموع	24	%100

من خلال الجدول 5 نلاحظ أعلى نسبة في تخصص مالية ومحاسبة وتخصص آخر ب33.33 %مع العلم أنو في الاستبيان كل من ذكر أن تخصصه آخر كان مستواه الدراسي ثانوي

وتخصصه تسيير واقتصاد بعده تخصص إدارة الأعمال ب 83.20 %ثم محاسبة وتدقيق 5.12%

وبالتالي نجد أن هذه العينة فيها تخصصات لها علاقة بالتدقيق البنكي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر

وعليه يمكن الاعتماد عليها لمحصول على معلومات تتميز بمصداقية.

- **المطلب الثاني: تفسير نتائجها.**

نقوم بتحميل الإجابات على المحاور حتى نتوصل إلى العالقة بين التدقيق البنكي و الإدارة المخاطر بالمرور على المراحل التالية :

1 .ثبات الاستبيان:

من اجل تقييم وقياس ثبات أراء أفراد العينة ، قمنا بحساب "ألفا كرونباخ"، حيث حصل كل محور من محاور الاستبيان على القيم الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 6 ثبات الاستبيان :

المحور	معامل المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
الأول	مدى مساهمة المدقق البنكي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات مع التزامه بالمعايير الدولية.	15	0.717
الثاني	مدى مساهمة المدقق البنكي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر المصرفية.	6	0.416
الثالث	مدى مساهمة المدقق البنكي مع الإدارة في الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.	6	0.617
المجموع			0.832

من **الجدول 6** يتضح لنا أن قيمة " ألفا كرومباخ "832.0 وهي أكبر من 6.0 الحد الأدنى المقبول لقيمة معامل ألفا حيث كمما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على ثبات أكبر لأداة القياس.

2.التحميل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة:

في ظل غياب توزيع معياري متفق عليه كأساس لما يجب إتباعه، تم تقسيم المتوسطات الحسابية إلى فئات رئيسية نرى أنيا ملائمة للدراسة، وذلك بعد الإطلاع على الدراسات السابقة، وجاء تقسيم المتوسطات كالآتي:

الجدول7 : الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان:

المتوسط المرجح	درجة التأييد
من 0 إلى أقل 1.5	عدم تأييد
من 1.5 إلى أقل من 2.5	درجة التأييد المتوسط
من 2.5 إلى 4	درجة التأييد عالية

- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين 0- أقل من 5.1 فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة يدل عمى عدم تأييد حول ما جاء في العبارة.
- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين 1.5- أقل من 2.5 فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة يدل على درجة تأييد متوسطة حول ما جاء في العبارة.
- ✓ إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين 2.5-4 فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة يدل على درجة تأييد عالية حول ما جاء في العبارة.

الجدول 8 إجابات المحور الأول:

المحور الأول : مدى مساهمة المدقق البنكي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات مع التزامه بالمعايير الدولية.	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة التأكيد
1-يقوم المدقق البنكي بتحديد جميع المخاطر المصرفية للبنك.	التكرار	15	6	3	0	0	1.7666	0.556505	متوسط
	النسبة %	62.5	25	12.5	0	0			
2-تستند خطة نشاط التدقيق البنكي على تقييم المخاطر المصرفية بشكل دوري.	التكرار	14	4	5	1	0	1.6676	0.77608	متوسط
	النسبة %	58.33	16.66	20.83	4.16	0			

3-تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق.	التكرار	4	10	9	1	0	2.2333	0.72793	متوسط
	النسبة %								
4-يقوم المدقق البنكي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي.	التكرار	1	13	4	4	2	2.4333	0.85836	متوسط
	النسبة %	4.16	54.16	16.66	16,66	8.33			
5-يقوم المدقق البنكي بقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.	التكرار	13	2	8	1	0	2.8000	0.96132	عالية
	النسبة %	54.16	8.33	33.33	4.16	0			
6--يقوم المدقق البنكي باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع .	التكرار	13	4	4	2	1	1.7000	0.98786	متوسط
	النسبة %	54.16	16.66	16.66	8.33	4.16			
7-يقوم المدقق البنكي بتكثيف الإجراءات الرقابية	التكرار	8	11	2	2	1	1.8333	0.83391	متوسط

في الأنشطة التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.	النسبة %	33.33	45.83	8.33	8.33	4.16		
8-.يتأكد المدقق البنكي على تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر.	التكرار	3	11	6	3	1	2.4333	0.10630	متوسط
	النسبة %	12.5	45.83	25	12.5	4.16			
9-يوفر قسم التدقيق البنكي التدريب للجنة إدارة المخاطر.	التكرار	2	15	3	3	1	2.4333	0.10630	متوسط
	النسبة %	8.33	62.5	12.5	12.5	4.16			
-10.يمتلك المدقق البنكي المعرفة الكافية لإدارة المخاطر المصرفية.	التكرار	6	9	6	3	0	2.0000	0.78784	متوسط
	النسبة %	25	37.5	25	12.5	0			
11-يقوم المدقق البنكي بتحديد أهداف، صلاحيات، ومسؤوليات نشاط بوثيقة رسمية.	التكرار	7	12	4	1	0	1.9333	0.78492	متوسط
	النسبة %	29.16	50	16.66	4.16	0			
12-يتمتع المدقق البنكي بالاستقلالية والموضوعية في أداء واجبه.	التكرار	6	7	8	3	0	2.1667	0.87428	متوسط
	النسبة %	25	29.16	33.33	12.5	0			
13- .يضع المدقق البنكي برنامجا للرقابة النوعية	التكرار	8	9	4	3	0	2.1667	0.87428	متوسط

وبرنامج التحسين لتفعيل إدارة المخاطر.	النسبة %	33.33	37.5	16.66	12.5	0			
14- يقوم المدقق البنكي بتقييم مواقع الخطر والمساهمة في تحسين أنظمة.	التكرار	4	12	5	2	1	2.2333	0.74664	متوسط
	النسبة %	16.66	50	20.83	8.33	4.16			
15- يقوم المدقق البنكي بتدوين معلومات كافية عن المخاطر لتفعيل إدارتها.	التكرار	8	11	2	2	1	2.1333	0.41116	متوسط
	النسبة %	33.33	45.83	8.33	8.33	4.16			

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا عمى مخرجاتSPSS

من خلال الجدول 8 نلاحظ أن إجابات أفراد العينة درجة تأييدهم لهذا المحور معظمها متوسطة حيث إجابة واحدة فقط درجة تأييده عالية وهي في الفقرة رقم 5 يقوم المدقق البنكي بقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة والإجراءات في المشروع، ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة. وهذا يعني أنيا درجة تأييد مقبولة و إجابات الأفراد تدل أنيا تتفق أكثر في أن من مهام المدقق كما هي ممثلة في الفقرة رقم 5 مع العلم أن معظم نسب الإجابة على موافق وموافق بشدة هي الأعلى كما هو موضح في الجدول.

الجدول 9 إجابات المحور الثاني:

المحور الثاني : دور المدقق البنكي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة التأكيد
1 .يقوم المدقق البنكي بالتأكد من الأداء في أقسام العمل في البنك وقابليتها للتحقيق للتقليل من المخاطر.	التكرار	3	14	6	1	0	2.1667	0.69893	متوسط
	النسبة %	12.5	58.33	25	4.16	0			
2 .يقوم المدقق البنكي بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين في البنك للمعرفة والمهارات والتدريب.	التكرار	2	15	3	3	1	2.3333	0.80233	متوسط
	النسبة %	8.33	62.5	12.5	12.5	4.16			
3 .يقوم المدقق البنكي بالتأكد من مدى أخذ نزاهة النتائج التشغيلية والمالية الأولوية في تقرير أهداف الأداء المقبولة.	التكرار	2	15	3	1	3	3.2667	0.90719	عالية
	النسبة %	8.33	62.5	12.5	4.16	12.5			
4 .يتحقق المدقق البنكي من مدى توافق الأهداف التي	التكرار	4	14	2	3	1	2.2000	0.88668	متوسط

وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك والخطط لإستراتيجية الإدارة المخاطر.	النسبة %	16.66	58.33	8.33	12.5	4.16			
5-يلتزم المدقق البنكي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية ومتابعتها.	التكرار	7	11	5	1	0	1.9667	0.80872	متوسط
	النسبة %	29.16	45.83	20.83	4.16	0			
6 .يقوم المدقق بالتأكد من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في المصرف.	التكرار	9	10	4	1	0	1.7667	0.72793	متوسط
	النسبة %	37.5	41.66	16.66	4.16	0			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا عمى مخرجاتSPSS

من خلال الجدول 9 نلاحظ أن إجابات أفراد العينة درجة تأييدهم لهذا المحور معظمها متوسطة حيث إجابة واحدة فقط درجة تأييدها عالية وهي في الفقرة رقم3 يقوم المدقق البنكي بالتأكد من مدى أخذ نزاهة النتائج التشغيلية والمالية دائما الأولوية في تقرير أهداف الأداء المقبولة. وهذا يعني أنها درجة تأييد مقبولة وإجابات الأفراد تدل أنها تتفق أكثر في أن من مهام المدقق كما هي ممثلة في الفقرة مع العلم أن معظم نسب الإجابة على موافق وموافق بشدة هي الأعلى كما هو موضح في الجدول.

الجدول 10 إجابات المحور الثالث:

المحور الثالث: مساهمة المدقق البنكي مع الإدارة في الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة التأكيد
1 . يقوم المدقق البنكي بالتأكد من الآليات والحوافز الموضوعة لتقديم للموظفين توصيات تسمح بتفعيل إدارة المخاطر.	التكرار	2	13	5	3	1	2.4333	0.81720	متوسط
	النسبة	8.33	54.16	20.83	12.5	4.16			
2 . .يقوم المدقق بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.	التكرار	5	11	3	3	2	2.3667	0.96431	متوسط
	النسبة	20.83	45.83	12.5	12.5	8.33			
3 . يقوم المدقق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المنظمين لتقوية نظام الرقابة الداخلية.	التكرار	14	4	4	2	1	1.7000	0.98786	متوسط
	النسبة	58.33	16.66	16.66	8.33	4.16			

4 . يقوم المدقق بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في المصرف.	التكرار	8	11	2	1	2	0.96431	2.3667	متوسط
	النسبة	33.33	45.83	8.33	4.16	8.33			
5-يقوم المدقق البنكي بالتأكد من أن الإدارة لديه المعلومات الكافية لمراقبة العملاء الداخليين أو الخارجيين.	التكرار	11	8	2	1	2	0.41116	2.1333	متوسط
	النسبة	45.83	33.33	8.33	4.16	8.33			
6 . يقوم المدقق بالتأكد من أن الآليات موضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.	التكرار	8	11	2	2	1	0.83391	1.8333	متوسط
	النسبة	33.33	45.83	8.33	8.33	4.16			

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا عمى مخرجاتSPSS

من خلال الجدول 10 نلاحظ أن درجة التأييد كلها متوسطة وهي درجة تأييد مقبولة حيث يوجد هناك توافق في إجابات أفراد العينة مع العلم أن معظم نسب الإجابة على "موافق وموافق بشدة " هي الأعلى كما هو موضح في الجدول.

3 .اختبار التوزيع الطبيعي:

سنعرض اختبار التوزيع الطبيعي لمعرفة هل البيانات تتبع توزيع طبيعي أم لا:

الجدول 11: اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	عدد الفقرات	قيمة z	القيمة الاحتمالية
الأول	15	0.632	0.820
الثاني	6	1.063	0.299
الثالث	6	0.996	0.269

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعاله أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.50 وهذا يدل عمى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4.دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان:

تم دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان باستخدام معامل بيرسون ومستوى الدلالة الإحصائية sig وقد تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الآتي:

الجدول12: دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان correlation

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول: دور التدقيق البنكي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات مع التزامه بالمعايير الدولية.. Pearson Correlation معامل الارتباط Sig 2-tailed N		0.337 0.006 30	0.591 0,001 30
محور الثاني : دور المدقق البنكي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.	0.337		

Pearson Correlation معامل الارتباط N	0.006 30		0.001 30
المحور الثالث: مساهمة المدقق البنكي مع الإدارة في الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها. Pearson Correlation معامل الارتباط N	0.591 0.006 30	0.755 0.001 30	

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا عمى مخرجاتSPSS

من أجل اختبار هذه الفرضيات المحاور الثالثة استعملنا معامل الارتباط لمعرفة مدى صدقه من عدمه، وذلك من خلال وضع فرضية العدم والفرضية البديلة كالآتي:

أ- **فرضية العدم وهي الفرضية الصفرية H0 :** تعني عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق البنكي وبين دور المدقق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر.

ب - الفرضية البديلة H1 : وتعني وجود عالقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين أنشطة التدقيق البنكي

وبين دور المدقق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر وباعتبار "α مستوى الدلالة المعنوية " هو أقصى احتمال يمكن تحمله من الخطأ، أي أن القيمة التي تعطي الفرضية العدم مقدرة بـ 5% والباقي 95% تعطي الفرضية البديلة نسبة صحتها حيث إذا كان:

α أكثر من القيمة الاحتمالية sig نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة.

α أقل من القيمة الاحتمالية sig نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم.

ومن خلال الجدول 12نلاحظ:

- قوة ارتباط بين متغير المحور الأول مع المحور الثاني ب0.337 والقيمة الاحتمالية sig=0.006

وهي أقل من 0.05 أي 5 %ومنه نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1.

- ✓ قوة ارتباط بين متغير المحور الأول مع المحور الثالث ب 0.591 والقيمة الاحتمالية sig=0.001

وهي أقل من 0.05 أي 5 %ومنه نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1.

- ✓ قوة ارتباط بين متغير المحور الثاني مع المحور الثالث ب 0.755 والقيمة الاحتمالية sig=0.001

وهي أقل من 0.05 أي 5 %ومنه نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1.

- ✓ قوة ارتباط بين متغير المحور الثالث مع المحور الأول ب 0.591 والقيمة الاحتمالية sig=0.006

وهي أقل من 0.05 أي 5 % ومنه نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1.

وبالتالي يوجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل التدقيق البنكي وتفعيل إدارة المخاطر كمتغير تابع.

5. الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع:

جدول13 : الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Modèle	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	Erreur standard de l estimation
1	**0.603**	**0.364**	**0.317**	**0.80427**

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجاتSPSS

من الجدول معامل الارتباط الخطي بين التدقيق البنكي وإدارة المخاطر هو60.3%أي أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات، ومدى الدقة في تقدير المتغير التابع هو36.4% والنسبة المتبقية63.6% ترجع لتقنيات أو أدوات أخرى، وهذا يفسر لنا أن 36.4% من التغيرات التي تحدث في عملية إدارة المخاطر سببها التدقيق البنكي.

6 .دراسة معاملات خط الانحدار: يوضح الجدول التالي قيم معاملات خط الانحدار:

الجدول 14 : يوضح معاملات خط الانحدار:

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficient standardisés	T	sig
	A	Erreur standard	beta		
(constante)					
المحور 2	1.370	0.669	0	2.049	0.050
المحور 1	0.353	0.164	0.374	2.145	0.041
المحور 3	0.345	0.184	0 .327	1.876	0.071

من الجدول نلاحظ مقطع خط الانحدار يساوي 1.37 الذي يمثل b من معادلة الخط المستقيم:

$$Y=a+bx1+cx2$$

ميل خط الانحدار فيه متعدد بالنسبة للمحاور الثالثة، ونجد قيمة sig في المحور الثالث 0.071قيمة مرفوضة لأنها تحقق فرضية العدم H0لأنها أكبر من 0.05،بينما قيمة الثابت في المحور الثاني هي على التوالي 0.051 و 0.041 مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلةH1 فتصبح معادلة الانحدار:

$$Y=1.37X2+0.353X1+0.374$$

ومنه توجد علاقة دالة إحصائية بين المتغيرين ؛ وعليه نستنتج قرار اختبار الفرضية الرئيسية نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة بمعنى أنه للتدقيق البنكي دور هام في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية.

خلاصة الفصل:

تم الاستعانة بالدراسة التطبيقية على وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية باستخدام البرامج الإحصائية من أجل اختبار الفرضيات التي ساهمت في التوصل إلى نتائج الدراسة التي مكنتنا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في دور التدقيق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر المصارف وبصفة خاصة في البنك الوطني الجزائري.

وتوصلنا إلى وجود تنسيق بين التدقيق البنكي و إدارة المخاطر وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة المخاطر المصرفية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الاستمرارية تحقيق الأرباح والحفاظ عمى حقوق أصحاب المصالح.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة التي تناولت التدقيق البنكي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية تبين أن هذه الأخيرة مؤشر أساسي للتنمية الاقتصادية للمجتمع، نظرا لتزايد أهمية العمل البنكي في أدائه دور الوساطة وقيامه بالعمليات البنكية لأخرى من جهة، وتزايد أهمية التدقيق البنكي في إدارة المخاطر من جهة أخرى بحيث يتم تطبيق إجراءات التدقيق البنكي وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية في مختلف دول العالم لذلك تتخذه البنوك كأداة لمواجهة المخاطر فوجود قسم للتدقيق يمتاز بالكفاءة والفاعلية يجعل للتدقيق البنكي دور هام في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، لا يقتصر فقط في الفحص وإنما في تقييم المخاطر وتقديم النصائح والتوجيه والإرشاد.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة " **دور التدقيق البنكي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية** " بعد دراسة الإطار النظري وإسقاطه على الواقع الجزائري البنك الوطني الجزائري باستخدام

المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبيان على عينة من أفراد يعملون في البنك الوطني الجزائري

وتحليله باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS توصلنا إلى النتائج التالية:

- يركز المدققين عملهم بشأن إدارة ا لمخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية و ملاءمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمة.

- يتبنى المدقق البنكي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الموضوعية مع اتسامه بالاستقلالية ومعرفته الكافية بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلية.

- هناك وعي لدى المدقق البنكي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر بالمتابعة المستمرة لعمل الإدارة في مواجهة المخاطر.

- يطبق المدقق البنكي آليات علمية لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في البنك.

- يحرص المدقق البنكي على تحقيق الأهداف المسطرة للبنك حتى لا يكون هناك انحراف بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية.

هناك تنسيق للأدوار بين التدقيق البنكي وإدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر والكشف عن عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها.

تم إثبات صحة الفرضيات التالية :

- تتمثل أهمية التدقيق االبنكي في البنوك كونه يعمل على تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- تقوم البنوك بإدارة المخاطر من خلال العمل على تحديد وتقييم نوع الخطر وطبيعته.
- إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وهي قياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق لما لها من أثر إيجابي في حسن سير مختلف العمليات المصرفية.

- تنمية قدرات المدققين بتكثيف وتنويع الدورات التدريبية.

- حرص المدقق البنكي في توصيل العيوب والأخطاء التي توصل إليها بدقة للإدارة حتى يتم معالجتها.

- متابعة التطورات التي تطرأ على معايير التدقيق البنكي و مدى علاقتها بإدارة المخاطر.

- ضرورة توفير وسط ملائم للمدقق البنكي تتوفر فيه الموارد البشرية والمادية تساعد المدقق في القيام بعمله بإتقان.

أفاق الدراسة:

نقترح بعض المواضيع امتدادا لهذا الموضوع:

_ أثر تطور تكنولوجيا المعلومات على التدقيق البنكي.

_ مدى مساهمة التدقيق البنكي في تحسين فعالية البنوك.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التدقيق البنكي ودوره في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية مع استعراض الإطار النظري للتدقيق البنكي ودوره في البنوك ثم تم التطرق إلى استعراض إدارة المخاطر المصرفية حتى نتوصل في الجانب النظري إلى علاقة التدقيق البنكي بإدارة المخاطر ودوره في التقليل من المخاطر، ثم بعدها يأتي الجانب التطبيقي حيث تطرقنا بدراسة حالة وكالة البنك الوطني الجزائري بولاية المدية مستغانم حيث اعتمدنا في إجراء دراسته على إعداد استبيان وتفسير نتائجه باستخدام نظام التسجيل الإحصائي SPSS وذلك بعد أن تم التعريف بالبنك الوطني الجزائري بصفة عامة ثم التعريف بالوكالة مع التطرق لإجراءات التدقيق البنكي في البنك باختصار، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك وعي لدى المدقق البنكي بأهمية دوره في تفعيل إدارة ا لمخاطر بالمتابعة المستمرة لعمل الإدارة في مواجهة المخاطر، و هناك تنسيق للأدوار بين إدارة المخاطر و التدقيق البنكي وذلك من خلال التحقق من التوصيات التي أعدها المدقق بشأن إدارة المخاطر والكشف عن عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها، وأهم التوصيات التي تم إعطاؤها هي زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق لما لها من أثر إيجابي في حسن سير مختلف العمليات المصرفية، ومتابعة التطورات التي تطرأ على معايير التدقيق ومدى علاقتها بإدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية : التدقيق البنكي، المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر المصرفية.

Abstract :

This study aims to know bank auditing and its role in activating banking risk management with a review of the theoretical framework of bank auditing and its role in banks. The applied side, where we discussed the case study of the agency of the National Bank of Algeria in the state of Medea Mostaganem, where we relied in conducting its study on preparing a questionnaire and interpreting its results using the statistical registration system SPSS, after the introduction of the National Bank of Algeria in general, and then the definition of the agency with addressing the bank audit procedures in the bank in short, The study reached a set of results, the most important of which are:

There is an awareness of the bank auditor of the importance of his role in activating risk management by continuous follow-up of the department’s work in facing risks, and there is coordination of roles between risk management and bank audit, by verifying the recommendations prepared by the auditor regarding risk management and detecting internal

control defects and reporting on them. The most important recommendations given are increasing attention to the audit function because of its positive impact on the proper functioning of various banking operations, and following up on developments in auditing standards and their relationship to risk management.

Keyword :

Bank audit ; Banking risks ; Banking risk management.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

✓ **الكتب :**

- خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية مطبعة لإتحاد عمان.
- هادي التميمي مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العملية دار وائل للنشر جامعة بريطانيا طبعة الثانية.

- محمد سمير صبان، عبد الله هلال، الأسس العامة والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية 1998 ،ص17.
- حمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 ،2005 ،ص7.
- إدريس عبد السالم إشنيوي، المراجعة معايير وإجراءات، دار الكتاب الوطنية، بنغازي-ليبيا، ط5 ،2008 ،ص 15.
- زهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 ،2009 ،ص 211.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت – لبنان، 2001 ،ص 162.
- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط3 ،2006 ،ص 25.
- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، مطبوع برعاية معهد الدراسات المصرفية، عمان-الأردن، ط1 ،1998 ،ص 22
- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق و التأكيد الحديث: الإطار الدولي أدلة ونتائج، سلسلة الكتب العلمية الكتاب الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 26.41ص، 2009 .
- راغب الخطيب خليل محمود الرافعي "الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات" دار المستقبل الأردن ص 16.
- خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية طبعة 7 دار وائل للنشر الأردن 2003ص 167
- طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية ، دار اليازوري ، عمان ، 2008 ،ص 212
- شقيري نوري موسى و آخرون ،إدارة المخاطر،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،عمان ، 2012،ص ص -25. 26
- ريس عبد الحق آخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصادية وتقييم أدائها من حيت العائد والمخاطرة، مكينة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
- مفتح دمحم عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي لمنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ،ص 116

- رايس عبد الحق وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
- احمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات والمخاطر، بدون طبعة، دار الكتب الحديث.
- براهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2006.
- الطاهر لطرش تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- هشام حرير وآخروف، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر،2014.
- زيدان رمضان، محفوظ جودت، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل لمنشر، الأردن، 2006.

✓ **الرسائل والأطروحات:**

- حورة برحايل أهمية التدقيق البنكي في تشغيل جودة المعلومات المالية جامعة ام البواقي.
- حبار عبد الرزاق ،الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3 ،2010-.2011
- يدروج جمال، تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001 .

✓ **الملتقيات :**

- منال منصور، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة المصارف المركزية القطرية والإقليمية،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20 -21 أكتوبر 2009.

✓ **المجلات العلمية:**

- بقة الشريف، بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر في البنوك التجارية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، الجزائر،المجلد5 ،العدد1.
- بابكر يس بابكر، المخاطر المصرفية، أنواعها، مجلة الأموال، العدد6 ،سبتمبر2006 .
- بن علي بلعزوز، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 07 ،2009.
- دمحمد طرشي، دور فعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السالمة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل البنكي، مجلة الاقتصادية الجديدة ، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 7 ،2013.

-

✓ **المواقع الالكترونية:**

- **http://www.bna.dz**

✓ **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

- A Hamini, L'Audit comptable & financier, Berti Edition, 1er Ed, Alger, 2001/2002

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية و المحاسبة

تخصص: تدقيق مالي و مراقبة التسيير

استبيان

هذا الاستبيان لاستكمال مذكرة ماستر أكادمي في العلوم المالية المحاسبة تخصص تدقيق مالي و مراقبة التسيير بعنوان:" التدقيق البنكي ودوره في إدارة المخاطر المصرفية "

من إعداد الطالب: بلهواري منصور عبد الفتاح .

ولدعم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة النظرية، فقد تضمنت هذه الورقة مجموعة من العبارات التي تتطلب الإجابة عليها بوضع علامة X أمام الإجابة التي تتوافق مع اختياركم وذلك بعد قراءة كل الأفكار في كل محور.

ولكم منا جزيل الشكر على تعاونكم.

المعلومات الشخصية:

1-الجنس: - ذكر ☐ - أنثى ☐

2- العمر: - أقل من 30 سنة ☐ - من 30 إلى 40 سنة ☐

-من 41 إلى 50 سنة ☐ - أكثر من 50 سنة ☐

3 - المستوى الدراسي: - ثانوي ☐ - دكتوراه ☐

- ليسانس ☐ - ماجستير ☐

4 - سنوات الخبرة: - أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى 10 سنوات ☐

☐

- أكثر من 11 سنة

5 - التخصص العلمي: - محاسبة و تدقيق ☐ - إدارة الأعمال ☐

- مالية ومحاسبة ☐ - آخر (يحدد) ☐

المحور الأول: دور المدقق البنكي في تقويم كافة الأنشطة والعمليات في البنك مع التزامه بالمعايير الدولية للتدقيق لتفعيل إدارة المخاطر

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-يقوم المدقق البنكي بتحديد جميع المخاطر المتعمقة بنشاط البنك.					
2-تستند خطة نشاط التدقيق البنكي على تقييم المخاطر بشكل دوري.					
3- تقوم لجنة التدقيق بالموافقة على خطة التدقيق.					
4-يقوم المدقق البنكي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.					
5-يقوم المدقق البنكي بقياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءات في المشروع ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.					
6- يقوم المدقق البنكي باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة					

الموضوعة داخل المشروع.					
7- يقوم المدقق البنكي بتكثيف الإجراءات الرقابية في الأنشطة التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها.					
8- يتأكد المدقق البنكي عمى تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر في البنك.					
9- يوفر قسم التدقيق البنكي التدريب للجنة إدارة المخاطر.					
10- يمتلك المدقق البنكي المعرفة الكافية بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي لإدارة المخاطر المصرفية.					
11- يقوم المدقق البنكي بتحديد أهداف صلاحيات، ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تنسجم مع مفهوم التدقيق الداخلي وأخلاقيات المهنة والمعايير.					
12- يتمتع المدقق البنكي بالاستقلالية والموضوعية في أداء واجبه.					
13- يضع المدقق البنكي برنامجا للرقابة النوعية وبرنامج التحسين لتفعيل إدارة المخاطر.					
14- يقوم المدقق البنكي بتقييم مواقع الخطر الهامة والمساهمة في تحسين أنظمة الحوكمة					
15- يقوم المدقق البنكي بتدوين					

معلومات كافية عن المخاطر لتفعيل إدارتها.					

المحور الثاني: دور المدقق البنكي في التحقق من إنجاز الأهداف المسطرة من قبل موظفي البنك لإدارة المخاطر.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-يقوم المدقق البنكي بالتأكد من مدى واقعية أهداف الأداء في أقسام العمل في البنك وقابليتها للتحقيق للتقليل من المخاطر.					
2-يقوم المدقق البنكي بالتأكد من مدى امتلاك الموظفين في البنك للمعرفة والمهارات والتدريب لأداء عملهم.					
3-يقوم المدقق البنكي بالتأكد من مدى أخذ نزاهة النتائج التشغيلية والمالية دائما الأولوية في تقرير أهداف الأداء المقبولة.					
4-يتحقق المدقق البنكي من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة مع أهداف البنك والخطط الإستراتيجية لإدارة المخاطر.					
5-يلتزم المدقق البنكي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية					

ومتابعتها.					
6-يقوم المدقق بالتأكد من وجود خطوط اتصال فعالة للتقرير عن الأخطاء المشتبه فيها في المصرف.					

المحور الثالث: مدى مساهمة المدقق البنكي مع الإدارة في الاستجابة للمخاطر وتفعيل إدارتها.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- يقوم المدقق بالتأكد من الآليات والحوافز الموضوعة لتقديم للموظفين توصيات تسمح بتفعيل إدارة المخاطر.					
2- يقوم المدقق بالتأكد من حدوث أنشطة المراقبة المستمرة لتقييم كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.					
3- .يقوم المدقق بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية والخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام الرقابة الداخلية في البنك.					
4- يقوم المدقق بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة أداء مقدمي الخدمات في البنك.					
5- يقوم المدقق بالتأكد من أن الإدارة لديها المعلومات الكافية لمراقبة					

العملاء الداخليين أو الخارجيين.					
6- يقوم المدقق بالتأكد من أن الآليات موضوعة لكشف عيوب الرقابة الداخلية والتقرير عنها للإدارة العليا.					